حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد يناير – مارس 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

نظرية الحواجز العاملية في النموذج التركيبي التوليدي
قراءة في جوانب من كفايتها الوصفية والتفسيرية

رشيد بوزيان*

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر
rachid.bouziane@qu.edu.qa

تاريخ الاستلام: 2023/01/05
تاريخ قبول البحث: 2023/02/18
تاريخ النشر: 2024/03/30

المستخلص:

إن المسافة التي تفصل المنقول عن موقعه الأصلي تطول وتقصر بحسب التراكيب، ويختلف تبعًا لذلك الشكلُ الذي يتخذه الهرم الإفضائي والكيفية التي تتوزع بها مفاصل هذا الهرم، ويكون الاختلاف في هذه الكيفية وذلك الشكل بحسب نوع المجال الذي خرج منه المنقول، أمجالٌ جزيري هو أم لا، وبحسب موقع هذا المجال من الشكل المركبي العام وهل هو مجال رئيس أو مجال فرعي، وإذا كان مجالا فرعيا فهل هو فضلة أو ملحق أو فاعل، ويكون الاختلاف المذكور بحسب أمر آخر أيضًا وهو موقع المنقول من مجاله الأصلي أي كونه فضلة أو ملحقًا أو فاعلًا. وتنفعل بنية الهرم الإفضائي في كل ذلك بحسب خصوصيات كل صورة من هذه الصور بحيث يختلف حظ مفاصله (أي مفاصل الهرم الإفضائي) من الحاجزية وعدمها من صورة إلى أخرى. ونموذج «الحواجز» التوليدي يمثل بالنسبة إلى كل ذلك إطارًا صالحًا لتفسير إمكان وصول العمل إلى العناصر الأثرية في صورة واستحالة ذلك في صورة أخرى. إن نظرية «الحواجز» قامت في المقام الأول على أساس ملاحظة أوجه التفاعل بين ضوابط صحة وصول المنقول إلى موقعه النهائي وشروطها وبين ضوابط وصول العمل إلى أثر المنقول. ولأجل ذلك تجد أحوال «النقل» المتناولة بالتحليل في هذه الدراسة لم يستقم منها – بموجب النظرية المذكورة – إلا ما كانت معه ممرات الإفضاء التفسيري بين المنقول وأثره سائغة سالكة؛ ولأجل ذلك اعتمدت مبدأ توحيد زاوية النظر بالنسبة إلى مسائل النقل (من خلال مبدأ التحتية) ومسائل العاملية (من خلال مبدأ المقولات الفارغة) إطارا منهجيا مرجعيا ثابتا؛ فهي إذ تتقدم باعتبارها مرجعًا لضبط المسافة التي يمكن أن تفصل المنقول عن أثره تمثل نموذجًا للوصول العاملي يتخذ الشكلُ الإفضائي باعتبار موجباته شكلا هرميا رئاسيا قائما على الوسائط الضامنة لوصول العمل إلى العناصر الأثرية (المواقع المفرغة بالنقل) . إن هذا الشكل الرئاسي له شروط إذا لم تحترم انقطع الإفضاء التفسيري دون هدفه (= المقولة الأثرية)

الكلمات الدالة : الحواجز العاملية، مبدأ المقولات الفارغة، قيد التحتية، النقل، العاملية التفسيرية، المقولات الأثرية، نظرية الربط.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

بين يدي المقال

المراجعات الجارية حاليا في البرنامج التوليدي[1] تعطي انطباعا بأن نظرية التركيب التوليدية قد عادت، في شطر معتبر من الأسئلة الأساسية المتجددة التي رافقت هذه المراجعات، إلى جملة من المربعات الإشكالية الأولى التي تميزت بها النظرية في عدد من محطاتها ومنعطفاتها التي سبقت محطة البرنامج الأدنوي (فضلا عن المحطة الجارية حاليا والتي يمكن أن ندعوها مرحلة «خوارزميات الضم أو النظم»)، مستلهمة في ذلك الحكمة الفلسفية التي تقول إن " التفكير الجاد والمتواصل في خصائص الطبيعة الأكثر بساطة يعتقد أنه واحد من أقوى سمات البحث العلمي أصالة وأكثرها إنتاجية" [2]، فتجديد السؤال عن طبيعة القطع التركيبية التي تنشأ من ضم المكونات بعضها إلى بعض ومن «توخي المعاني النظمية» في ما بين المقولات وما بين المركبات وما بين هذه وتلك، وعن الوسم التركيبي/ العنوان النظمي الذي يناسب القطعة التي تنشأ من ضم مكون إلى مكون وعن وضرورة افتراض أن النسق الحوسبي الذي يمنح «الكتل المركبة بالنظم»تلك الوسوم أو العناوين التركيبية (Labeling) إنما يفعل ذلك وفق خوارزميات نظمية مصممة خصيصا للتحكم في حظ كل كتلة من تلك الوسوم (= الخوارزميات التي تتحكم في العنونة والتي تتخذ بموجبها الوحدات التركيبية الناشئة من ضم المكونات بعضها إلى بعض عنوانا تركيبيا مخصوصا دون غيره)، فالمكونان «س» و «ص» يحمل كل واحد منهما في الأصل العنوان المقولي الذي يخرج به من المعجم إلى مضمار الحوسبة النظمية، لكن القطعة المركبة منهما معا أي التي تنشأ من «س» و «ص» والتأليف بينهما على نحو مخصوص تحتاج إلى عنونة تركيبية، والعنوان الأنسب لها لا بد أن يكون من جنس عنوان أحدهما أو امتدادا ما لهذا العنوان المقولي الأصلي بوجه من الأوجه، وما دام الأمر يدور في هذه العنونة بين مرشحين اثنين أي عنوان «س» وعنوان «ص»، فإن ترجيح أحد الوسمين على الآخر يجب أن يكون منضبطا بمقتضى خوارزمية نظميةمحددة صارمةومطردة (Merge Algorithm[3] = MA) اطرادا تاما لا يتخلف البتة ؛ لأن أم المهام المنوطة بها تهيئة الفضاء[4] الذي ستشتغل عليه مختلف عمليات الحوسبة النظمية (الضم والنقل تحديدا) والتي تتم وفق تلك العناوين

والحق أن أعمال المراجعة والتطوير الجارية حاليا تعيد – في مساحة معتبرة من مقارباتها الجديدة– توطين عدد كبير من التحليلات القديمة والنتائج النوعية، التي تم التوصل إليها في إطار النماذج السابقة وفي مقدمتها نموذج العاملية والربط، ضمن الفضاءات النظرية الجديدة .فالحديث عن الخوارزمياتالمتحكمة في عناوين القطع التركيبية حديث عاملي بامتياز، حديث يعيد إنتاج الاستعارة العاملية والربطية لكن بطريقة مختلفة و بمتغيرات جديدة تتناسب والنموذج التحليلي المعتمد حاليا) . فامتناع العنونة بموجبات خوارزمية صارمة أحيانا وغير ذلك أحيانا كثيرة يمكن تأويله بسهولة على أنه من عوارض الانقطاع في المجال العاملي أو المجال الربطي التفسيري.(سنعود في مقال لاحق للتفصيل في هذه القضية، ونقتصر في هذا المقال على الإشارة المجملة إلى أن عددا من الظواهر التي تم تفسيرها في نموذج العاملية والربط تفسيرا قويا جدا، لم ينتج البرنامج الأدنى (ولا المراجعات الجارية المذكورة آنفا) إلى الآن تفسيرات تنافسها، ولأجل ذلك أعتقد أن مبادئ نموذج العاملية والربط ما زالت تتمتع بمكانة معتبرة، بل يمكن أن يذهب المرء في هذه القراءة أبعد من ذلك فيقول إن العمق الفلسفي والرياضي والإبستمولوجي للبرنامج الأدنى كان حاضرا بدرجات متفاوتة في مبادئ نموذج GB

وأدواته التصورية والتحليلية بل يمكن أن نذهب بهذه الرؤية أقصى من ذلك فنزعم أن نحو العاملية والربط ليس إلا صورة من الصور النمذجية التي يحتملها البرنامج الأدنى، وأن البنية النظرية العامة لنموذج العاملية والربط وسَمته التمثيلي التفصيلي في تناول عدد من خصائص اللغات الطبيعية يسمح بإعادة قراءته على أنه حالة من حالات المقاربة الأدنوية بالنسبة إلى الصيغ النمذجية التي سبقته.

موضوع الحواجز العاملية الذي نعيد استكشافه في هذا المقال واحد من أهم الموضوعات التي تميزت بها مرحلة العاملية والربط، ومقالنا هذا يأتي ضمن سلسلة من المقالات التي تتطلع إلى تحقيق هدفين؛ أولهما إعادة تقديم النظرية اللسانية التوليدية بلغة نظرية، مفرداتها مشتقة من المجال التداولي العربي الذي تحظى فيه مفردات الفكر اللغوي العربي الكلاسيكي بمقدار جيد جدا من الفهم والاستيعاب لدى المتلقي العربي[5]، والثاني إعادة تقديم مجموعة من الأدوات التصورية والإجراءات التحليلية والاستنتاجات التفسيرية التي عرفت بقوتها التمثيليةوببنيتها المنطقية المتماسكة و بكفايتها التفسيرية في عدد من نماذج النحو التوليدي التي سبقت البرنامج الأدنوي، وفي مقدمتها نموذج العاملية والربط.وفي هذا السياق أعتقد أن نظرية الحواجز العاملية تتمتع بإمكانات كبيرة نوعية تجعلها عابرة لتلك النماذج، وما تفسره هذه النظرية ليس له إلى الآن – في تقديري – بديل مقنع في كل ما جاء بعدُ من تغييرات في بنية النموذج.

مقدمة

قام التحليل التوليدي في نموذج «الحواجز»[6] على «مبدأ وصول العمل» باعتباره مبدأ تفسيريًا لا يمكن الاستغناء عنه في تفسير أوجه الصحة واللحن في التراكيب، فمعظم الجمل السليمة التي تنوولت بالتحليل في هذا النموذج، أرجعت صحتها إلى أن العامل فيها أمكنه أن يصل إلى المعمول كما أرجع فساد ما فسد منها إلى امتناع ذلك الوصول بسبب من الحواجز القاطعة للإفضاء، المانعة من توجه العامل وغياب الوسائط الضامنة لوصول العمل[7]إلى طالبه، وقد اتخذت النظرية العاملية التوليدية صورتين أساسيتين وذلك بحسب التقسيم الأساس الذي احتملته المقولات والأصناف – عناصر المجال العاملي – في هذه النظرية؛ أي التقسيم باعتبار كون هذه المقولات ظاهرة أو مستترة مقدرة[8]. وهذا أعم تقسيم احتملته «عناصر المجال» في النظرية المذكورة. تليه رتبة أخرى أخص، وذلك انقسام المستتر من تلك المقولات قسمين اثنين:قسم ليس من تمام عامل أي أنه يستغني عن الانتظام المعمولي وهو المقولة «ض»[9]، وقسم لا يمكن أن يكون إلا من تمام عامل وهو المقولة الأثرية. والمقولة المستترة (الواقعة في حدود التقدير) تتحقق في صور مختلفة سواء في نوعها الأول أم في نوعها الثاني وهذا الاختلاف في صور التحقق بلغ بالنسبة إلى لمقولة الأثرية – خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة للمقولة «ض» – حدا من التنوع استوجب الفصل المقولي بين أنواع أثرية متباينة (= أثر – م س، أثر – صس، أثار الصورة المنطقية، الآثار الوسيطة). هذا ويمكن التعبير عن هذا التقسيم الذي احتملته المقولات المستترة في النظرية النحوية التوليديةبطريقة أخرى؛ وذلك بأن يقال إن المقولة المستترة أصلية ومشتقة. وهذا التقسيم تقسيم باعتبار المستوى التمثيلي الذي ينتج المقولة المستترة: فالقسم الأصلي يتولد في البنية – ع وتمثله المقولة «ض»، والقسم المشتق يتولد بواسطة قواعد النقل، وهو المقولة الأثرية، وهذا القسم يحتمل انقساما آخر باعتبار كونه متولدا بموجب نُقول البنية – س أو بموجب نُقول الصورة المنطقية؛ ففي الحالة الأولى يكون إما أثرا لمركب اسمي(أثر– م س/NP- Trace)وإما أثرا

لمركب موصولي أو استفهامي(أثر– صس/ Wh-Trace)وفي الحالة الثانية يكون متغيرا مربوطا وفي هذه وتلك يكون إما أثرا أصليا واما أثرا وسيطا فيتحصل حينئذ ست صور. فاللامعمولية إذن للمقولة «ض» والمعمولية لغيرها من أصناف المركب الاسمي فإن كان هذا الغيرظاهرا تحقق الإفضاء العاملي «وسما إعرابيا» وإن كان مستترا تحقق الإفضاء المذكور إما «معموليةمحورية» وإما «معمولية تفسيرية». ومعمولية المستتر بصورتيها تعرف بالمعمولية المناسبة وضابطها «مبدأ المقولات الفارغة».(**E**mpty **C**ategory=ECM **P**rinciple).

إن الإشكال الجوهري الذي صُمِّمت نظرية «الحواجز» من أجل معالجته يمكن اختصاره في السؤال الآتي: ما الشكل الذي يضمن وصول العمل في الأحوال التي تطول فيها المسافة بين الطالب للانتظام المعمولي ومصادر الإفضاء؟ ولئن كانت صيغة هذا السؤال قد جاءت في أصل النظرية عامة تشمل الطالب للانتظام المعمولي بصنفيه الظاهر[10] حيث الإفضاء يكون وسما إعرابيا وغير الظاهر[11] حيث الإفضاء يكون إما عملًا محوريًا وإما عملًا تفسيريا، فإننا في هذا المقال أولينا عناية خاصة للمقولة الأثرية بقسميها: عجُز " السلسلة –ض "(A-chain) وعجُز " السلسلة –ض خط" (Ā –chain) وللإفضاء التفسيري ولشروط الشكل الذي يضمن وصول هذا الإفضاء إلى المقولة الأثرية بحيث كان السؤال الرئيس الذي حوله تمحورت جل تحليلاتنا هو: ما شروط وصول الإفضاء التفسيري إلى العناصر الأثرية، وما الأعذار المانعة من توجه العامل التفسيري إلى هذه العناصر الأثرية في الأحوال التي ينقطع فيها «العمل» قبل أن يصيب هدفه؟في سياق الإجابة عن هذا السؤال برزت ضرورة انضباط النقل وفق نظام رئاسي يضمن للإفضاء مواقع وسيطة تنقل العمل من المفسر المنقول وتوصله إلى العنصر الأثري الطالب للانتظام التفسيري، وهذا النظام الرئاسي يمثله خضوع النقل لموجبات قيد " التحتية" الذي هو عبارة عن ضابط بنيوي يحدد الكيفية التي بها يمكن أن يخترق المنقول المجالات المتتابعة في الأحوال التي تطول فيها المسافة بين الموقع مبتدأ النقل والموقع منتهاه أي بين المنقول وأثره.

إن نظرية «الحواجز» قامت في المقام الأول على أساس ملاحظة أوجه التفاعل بين ضوابط صحة وصول المنقول إلى موقعه النهائي وشروطها وبين ضوابط وصول العمل[12] إلى أثر المنقول. ولأجل ذلك تجد أحوال «النقل»المتناولة بالتحليل في هذه الدراسة لم يستقم منها – بموجب النظرية المذكورة – إلا ما كانت معه ممرات الإفضاء التفسيري بين المنقول وأثره سائغة سالكة؛ ولأجل ذلك اعتمدت مبدأ توحيد زاوية النظر بالنسبة إلى مسائل النقل (= مبدأ التحتية) ومسائل العاملية (= مبدأ المقولات الفارغة) إطارا منهجيا ثابتا؛ فهي إذ تتقدم باعتبارها مرجعًا لضبط المسافة التي يمكن أن تفصل المنقول عن أثره[13] تمثل نموذجًا للوصول العاملي يتخذ الشكلُ الإفضائي باعتبار موجباته شكلا هرميا رئاسيا قائما على الوسائط الضامنة لوصول العمل إلى العناصر الأثرية. إن هذا الشكل الرئاسي له شروط إذا لم تحترم انقطع الإفضاء التفسيري دون هدفه (= المقولة الأثرية).[14] من أوضح الأمثلة على هذه الشروط ما تضمنته الإلحاق بالمركب الفعلي (الفقرة 2–1–2). هذا الإلحاق يضمن في أحوال كثيرة «مواقع وسيطة» بدونها لا يمكن ضمان وصول الإفضاء التفسيري إلى العناصر الأثرية ولا إمكان وصول المنقول إلى موقعه النهائي دون الوقوع في مخالفة قيد التحتية على النقل.

إن المسافة التي تفصل المنقول عن موقعه الأصليتطول وتقصر بحسب التراكيب، ويختلف تبعًا لذلك الشكلُ الذي يتخذه الهرم الإفضائي والكيفية التي تتوزع بها مفاصل هذا الهرم، ويكون الاختلاف في هذه الكيفية وذلك الشكل بحسب نوع المجال الذي خرج منه المنقول، أمجالٌ جزيري هو أم لا، وبحسب موقع هذا المجال من الشكل المركبي العام وهل هو مجال رئيس أو مجال فرعي، وإذا كان مجالا فرعيا فهل هو فضلة أو ملحق أو فاعل، ويكون الاختلاف المذكور بحسب أمر آخر أيضًا وهو موقع المنقول من مجاله الأصلي أي كونه فضلة أو ملحقًا أو فاعلًا. وتنفعل بنية الهرم الإفضائي في كل ذلك بحسب خصوصيات كل صورة من هذه الصور بحيث يختلف حظ مفاصله (أي مفاصل الهرم الإفضائي) من الحاجزية وعدمها من صورة إلى أخرى. ونموذج «الحواجز» يمثل بالنسبة إلى كل ذلك إطارًا صالحًا لتفسير إمكان وصول العمل إلى العناصر الأثرية في صورة واستحالة ذلك في صورة أخرى.

إن نظرية «الحواجز» جاءت محكومة بمبدأ وحدة التناول النحوي لمسائل النقل ومسائل العاملية، فهي من هذه الجهة تفرض أن يكون التساؤل واحدا ثم لا يجب بعد ذلك أن يكون الجواب على صفة واحدة، لكن الجواب في النقل وفي العاملية يجب أن تجمعهما بعض الخيوط وهذه الخيوط تمثلها تفاصيل مفهوم الحاجزية، وقد استطاعت بفضل هذه المقاربة أن ترفع التعامل مع زاويتين اثنتين للانتظام (= الانتظام الرتبي والانتظام المعمولي) من مستوى الاختلاف إلى مستوى الوحدة والتجانس والترابط،فتمكنت بذلك من رسم إطار تفسيري مناسب لجملة من المعضلات التي كان حلها من قبلُ يكلف النموذج النحوي التوليدي عنتا شديدًا، وفي مقدمة تلك المعضلاتوصول العمل إلى آثار الملحقات وإلى الآثار الوسيطة؛ والتفاوت في حدة اللحن بين مجموعة من التراكيب المتعادلة في درجة مخالفتها لقيد التحتية. هذا ومن التقييمات الفنية العامة التي يستحسن التنويه إليها بين يدي فقرات هذا المقال أن الهرم الإفضائيفي ضوء نظرية الحواجز أصح وأكثر دقة ووضوحًا وأكثرقدرة على تفسير الوقائع، وأن هذه النظرية استوت نموذجًا لنحو عاملي مفصل قائم على الوسائط، وعلى تحديد المستويات العاملية ونظرًا مفصلًا في قوانين تتابع المجالات، فالمجال في امتداده من أعلى إلى أسفل يجب أن يحترم مبدأ الهرمية الرئاسية القائمة على الوسائط التي تضمن للعامل صحة التوجه إلى المعمولوللإفضاء ممراتٍ ومساغاتٍ تسلكه إلى هدفه (المقولة الأثرية).

قدمنا في عمل سابق قراءة عاملية[15] مفصلة ومتكاملة لعدد من القضايا المتصلة بالبنية التركيبية وبالجوهر التصوري للتقطيع التركيبي في النحو والتوليدي، وقد وظفنا في هذه القراءة –في ثنايا حديثنا عن العوامل وعن العاملية– مفهوم الحاجزية وبينا كيف أن بعض الإسقاطات القصوى تتقدم في البنية باعتبارها حواجز تمنع تسرب الإفضاء من عامل أجنبي وأن البعض الآخر من تلك الإسقاطات لا تعتبر الحاجزية جزءًا من تكوينه الأساسي؛ كما أننا أسهبنا القول في ثنايا هذه القراءة عن مسائل النقل التي وظف فيها التحليل التوليدي مفهوما أساسيا آخر بينه وبين مفهوم الحواجز قرابة عضوية وظيفية صريحة وهو مفهوم«المواقع السدود»[16] وقدمنا أدلة إضافية على أن هذه المواقع تتقدم في البنية باعتبارها سدودًا مانعة تفرض حدودًا على المسافة التي يمكن أن يقطعها المنقول. لقد كانت التحليلات التوليدية، التي استهدفناها بالقراءة المذكورة –سواء في مسائل العاملية أم في مسائل النقل– مطاردة بحدس تحليلي يقضي بأن بين المفهومين– مفهوم الحاجز ومفهوم السد (أوالحد)– نوع ترادف، أصله التشابه في الشكل الوظيفي لكل منهما فالأول يمنع الإفضاء

العاملي من الوصول إلىمعمول لا يشاطر مصدر هذا الإفضاء نفس المجال السببي (= المحلي)، والثاني يمنع المنقول من الوصول إلى الموقع الذي يطلبه: فكل منهما إذن له صفة«المانع»؛ فالحاجز يمنع المعمولية، والسد يمنع النقل. لكن نظرية التركيب التوليدية لم تتعامل قبل نموذج «الحواجز» مع المفهومين على أساس جسور التواصل الاستلزامي والترابط الترادفي القائمة بينهما. ومن مظاهر هذا المنحى التحليلي الذي لم يُراع فيه عامل التشابه المذكور تنصيص نموذج «العاملية والربط»[17] مثلًا في مسائل العاملية على أن الإسقاط الصُّرفي الأقصى (= IP) حاجز عاملي غير حصين[18] وتقديره في مسائل النقل أن هذا الإسقاط يمثل بالنسبة إلى النقل سدًا مانعًا[19].

إن مبحث »الحواجز» من النموذج التركيبي التوليدي يقدم تحليلًا للمفهومين يراعي القرابة التصورية الملاحظة بينهما وذلك بصياغة تعريف عام لمفهوم الحاجز من مزاياه الأساسية صلاحيته لأن يوظف في تعريف العاملية والمعمولية المناسبة وفي تعريف«التحتية»[20] على حد سواء.

هذا وإن المرجع الوحيد الذي سنعتمد عليه في ترتيب وتوجيه تفاصيل هذا المقال هو كتاب «الحواجز»[21] الذي مثل – في النصف الثاني من الثمانينيات[22]-بالنسبة إلى الأبحاث والدراسات المنجزة والمتداولة في إطار نظرية العاملية والربط إطارًا ذا قيمة مرجعية بالنسبة إلى كل الصيغ الإشكالية والاختيارات النظرية المحكومة بمسميات هذه النظرية وبمبادئها. الغاية التي نصبو إليها ليست المناقشة الشاملة لقضايا نظرية الحواجز على جهة الاستغراقوالشمول والإحاطة بكل تفاصيل هذه النظرية وجزئياتها بل فقط الإحاطة بأمهات المبادئ الكبرى التي منها استمدت هذه النظرية قوتها الوصفية ومرجعيتها التفسيرية بالنسبة إلى مجموعة من المشاكل التي كان النموذج يشكو منها قبل استواء عودها[23] في نموذج «الحواجز».

سنتناول موضوع الحواجز في هذا المقال في خمسة محاور نخصص الأول منهن للإسقاطات القصوى متى تكون حواجز ومتى لا تكون وكيف ولماذا؟؛ ثم ننتقل بعدُ إلى النظر في الحاجزية من منظور مبدأ «التحتية» في الفقرة 2، ثم من منظور «مبدأ المقولات الفارغة» في الفقرة 3، ثم نتحول بعد ذلك، في الفقرتين 4 و5، إلى التمحيص التجريبي للخصائص والمبادئ التي سيسفر عنها السجال التحليلي في المحاور الثلاثة الأولى، وذلك في ضوء متغيرات نمطين من البنيات التركيبية؛ النمط الذي يستهدف النقلُ فيه المكوناتِ الموصولية والاستفهامية (الفقرة 4)، والثاني الذي يستهدف المركبات الاسمية (الفقرة 5)؛ (النمط الأول يقال له في منظومة الاصطلاحات التوليدية «النقل–صس» *(Wh-movement)* والثاني «نقل– م س » *(NP-Movement)*.

1. الإسقاطات القصوى: حصينة أم لا؟[24]

عوملت الإسقاطات القصوى في نموذج العاملية والربط باعتبارها حواجز تمنع وصول الإفضاء الأجنبي، إلا أن هذا التناول كانت تعترضه جملة من الأحوال والأوضاع الاستثنائية. سنتفحص فيما يلي جملة من هذه الأوضاع والغاية المرجوة ربطها بالمبادئ العامة المقررة وتخليصها من شبهة الاستثنائية (= الموضعية) التي اعترتها في ذلك النموذج .

إن الفضاءات البنيوية تستمد إيقاعها التركيبي من عناصر عديدة وأبعاد متنوعة نذكر منها في هذا السياق الكيفية التي يتفاعل بها: الإفضاء العاملي و الإسقاطات القصوى داخل كل فضاء تركيبي. إن العاملية تعد في هذا التصور كما

هو معلوم قطب الرحى بالنسبة إلى جل العمليات التركيبية: فالمركبات الاسمية مثلا لا يصلها حظها من الوسم الإعرابي إلا باعتبار انتظامها المعمولي بالنسبة إلى مصدر إفضائي ملائم قد يكون رأسًا صُرفيا أو فعليًا أو حرفيا. والعناصر الأثرية تفتقر إلى ضرب خاص من الانتظام المعمولي هو المعروف بالمعمولية المناسبة. وفي الحالتين، إذا تبين أن الإعراب يصل إلى المعمول من مصدر للإفضاء واقع خارج الإسقاط الأقصى الذي يشرف على هذا المعمول أو أن المعمولية المناسبة تتم للعنصر الأثري بالنسبة إلى نقطة نظام عاملية لا تشاطر المعمول الأثري إسقاطه الأقصى، فإن ذلك يكون دليلا على أن هذا الإسقاط الأقصى ليس حاجزًا عامليًا حصينًا.

1.1. الوسم الإعرابي و المعمولية المناسبة[25]

1-1-1 المركب الصُّرفي الناقص.

561 –أ– I believe [$_{IP}$ him to be happy]

561 –ب– I prefer verymuch [$_{CP}$ for [$_{IP}$ him to leave the first]

561– ج – John$_i$ is believed [$_{IP}$t$_i$ to be happy]

الجملة الأولى (561 –أ) من أمثلة الوسم الإعرابي الاستثنائي[26] (=ECM) حيث إن المركب الاسمي الواقع موقع الفاعل من الجملة الفرعية اللامتصرفة يصله إعراب النصب من الفعل الرئيس (believe) وهذا السلوك العاملي إن دل على شيء فهو أن الإسقاط الصُّرفي الأقصى لا يمثل في هذه البنية حاجزًا عامليًا. وما قيل عن الجملة (561 – أ) يصدق أيضًا على الجملة (561– ب) حيث المركب الاسمي (him) يصله الإفضاء الإعرابي من عامل أجنبي هو الرأس المصدري (for). أما الجملة (561 – ج) فإن مبدأ المقولات الفارغة[27] الذي بموجبه يفتقر العنصر الأثري (t_i)، الواقع من المجال الصُّرفيالسفلي موقع الفاعل، إلى المعمولية المناسبة، يدفع إلى الاعتقاد أن المجال الصُّرفي المذكور لا يمثل حاجزًا حصينًا بالنسبة إلى الإفضاء الأجنبي[28]، فلما كانت الجملة اللامتصرفة السفلى خالية من العامل المناسب أي أنها لم تضمن للعنصر الأثري المذكورعاملا محوريا ولا عاملا تفسيريا، دل ذلك على أن العامل المناسب يجب طلبه خارج الإسقاط الصُّرفي؛ لكنْ، أيُّ العناصر الواقعةخارج هذا الإسقاط يناسبه أن يكون عاملا مناسبا بالنسبة إلى العنصر الأثري المذكور؟ حسبنا في هذا السياق الأولي الإشارة إلى أن هذا العامل لا يمكن أن يكون الرأس الفعلي (believe) بأي حال من الأحوال؛ لأن هذا الأخير يتناول بالوسم المحوري ومن ثم بالإفضاء العاملي المحوري، المجاللصُّرفي بجملته، والعنصر الأثري المشكل واقع من هذا المجال كما رأينا موقع المخصص.

لنا عودة إلى تفاصيل هذا الإشكال في الفقرة الأخيرة من هذا المبحث، والتي ستنعقد حول الحاجزية العاملية في تراكيب " المقولة الأثرية –1 " (= أثر – م س).

1-1-2 المركب الصُّرفي التام:

الصحة في الجملتين (562 – أ – ب)تُقدم الدليل على أن الحاجزية ليست صفة ملازمة للمركب الصُّرفي التام:

562–أ– [$_{CP}$Who$_i$ do [$_{IP}$ you think [$_{CP}$t'$_i$ [$_{IP}$t$_i$ left]]]]

562 –ب– $[_{CP}When_i$ did $[_{IP}$ he left $t_i]]$?

العنصر الأثري في الجملتين يفتقر إلى المعمولية المناسبة. ولمّا لم يكن له حظ في المعمولية المحورية فيهما معًا دل ذلك على أن سبيله إلى المعمولية المُناسبة "المعمولية التفسيرية". وهذا معناه أن ممرات الإفضاء التفسيري يجب أن تكون سائغة بين "المفسر – صس" (who وwhen) الواقع من المُركب المصدري موقع المخصص (=[مخ.مص]) وبين العنصر الأثري،وهذا إن صح وجب أن يلزم عنه أن الإسقاطات الصُّرفية القصوى في (562) لا يُناسبها بأي وجه أن تكون حواجز عاملية.

1-1-3 الإسقاط المصدري (=CP) والحاجزية غير الحصينة.

هناك مركب آخر توصف الحاجزية فيه بكونها غير حصينة وهو المركب المصدري:

563–أ– When do you think that **X** will invite **Y**?

563–ب–

$When_i$ do $[_{IP}$ you think $[_{CP}t'_i[_{IP}$**X** will invite **Y**$t_i]]]$?

[+γ] [+γ]

(563–ب) تُمثل الصورة المنطقية المُناسبة للجملة (563–أ) والعناصر الأثرية في هذه البنية لما كانت مُتحيزة في مواقع مُلحقة وجب أن تتلقى حظها من الوسم العيني[+γ] في الصورة المنطقية:

- الأثر الأسفل (= الناتج عن نقل (when) تمت له المعمولية المُناسبة وذلك تلقيه للإفضاء التفسيري من الأثر الوسيط: (t'_i). وهذه المعمولية يجب ألا تصح إلا في الاعتبار الذي يكون فيه الإسقاط الصُّرفي (IP) حاجزًا غير حصين.
- الأثر الوسيط يفتقر أيضًا إلى المعمولية المُناسبة ولا سبيل له إلى ذلك إلا المعمولية التفسيرية إذ لا واسم محوري له والمفسر الذي يتناوله بالإفضاء هو ($when_i$).

مما يتقدم يتبين أن **الإسقاط الصُّرفي (IP) والإسقاط المصدري (CP) لا يُمثل أي منهما حاجزًا عامليًا حصينًا.**

1-1-4 الجُمل الصغرى والحاجزية غير الحصينة.

الجمل الصغرى أيضًا تُقدم الدليل على أن الإسقاط الأقصى ليس بالضرورة حاجزًا:

564–أ– I thought $[_{AP}$ John unhappy]

564–ب– I thought $[_{NP}$ John a great friend]

564–ج– I expect $[_{PP}$ John in my office]

564–د– I saw $[_{VP}$ John leave]

إن افتراض أن الفضلة التي يتخذها الفعل الرئيس في (564) إسقاطاتٌ قصوى للرأس الوصفي (A) والاسمي (N) والحرفي (P) والفعلي (V) على التوالي، يلزم عنه أن المعمولية بعامل أجنبي يجب أن تكون أمرًا مُمكنًا في هذه البنيات: فالمركب الاسمي الواقع من الجُمل الصغرى الأربع موقع الفاعل يتلقى حظه من الإعراب البنيوي (=النصب) لا من عامل

سببي بل من عامل أجنبي بالنسبة إلى مجاله السببي القريب وهو الرأس الفعلي الذي يعلوه. وما قيل في هذه الجُمل يصدق على مقابلاتها الاستفهامية (565) أدناه حيث انتقل "المُركب – صس" من موقع الفاعل من الجملة الصغرى إلى موقع الصدر من المجال الرئيس:

565–أ– Who_i did you think [$_{AP}t_i$ unhappy]?

565–ب–Who_i did you think [$_{AP}t_i$ a great friend]?

565–ج–Who_i did you expect [$_{AP}t_i$ in your office]?

ينص مبدأ المقولات الفارغة على أن العناصر الأثرية لا يُناسبها من أضرب الانتظام المعمولي إلا "المعمولية المُناسبة". وهذه المعمولية في (565) لا يمكن أن تتم للعنصر الأثري إلا إذا قدرنا أنه يتلقى الإفضاء العاملي المُناسب من عامل أجنبي بالنسبة إلى مجاله السببي (=الجملة الصغرى) لأن هذا الأخير ليس في شيء يُمكن أن تكون منزلته من الأثر منزلة "العامل المُناسب" (=أي العامل المحوري أو العامل التفسيري).

ما يجب أن يُستنتج مما تقدم هو أن الشواهد المُندرجة تحت مبحثي الوسم الإعرابي الاستثنائي (ECM) ومبدأ المقولات الفارغة (ECP) تُقدم الدليل على أن بعض الإسقاطات القُصوى يجب ألا تُعتبر حواجز حصينة.

إن «مبدأ وصول العمل» في أمثلة الوسم الإعرابي الاستثنائي وأمثلة مبدأ المقولات الفارغة هو الذي يستوجب أن تعتبر هذه الإسقاطات القصوى حواجز غير منيعة؛ لأنه بدون هذا الاعتبار يبقى «وصول العمل» في الأمثلة المذكورة بدون تفسير. كون الحاجزية الحصينة جزءًا من القاعدة التكوينية لهذا الإسقاط الأقصى أو ذاك وعدمه أمروا يتحدد باعتبار مقتضيات مبدأ وصول العمل؛ فوصف الحاجزية في الإسقاط الصُّرفي وفي الإسقاط المصدري وفي الإسقاطات القصوى الأربعة ذوات الرؤوس المعجمية [=الواقعة فضلة للرؤوس الفعلية في (564) و (565)] بكونها غير حصينة وصف ألزمنا به فيما تقدم بموجب ما يلزم عن مبدأ وصول العمل من نتائج [أي وصول العمل إلى المعمول الظاهر في أمثلة الوسم الإعرابي الاستثنائي وإلى المعمول الأثري في أمثلة مبدأ المقولات الفارغة]. فمتى يكون الإسقاط الأقصى حاجزًا عامليًا؟.

1-2-« ض » PRO

1-2-1- الجمل الصغرى الحصينة.

إن شواهد المقولة «ض»، خلافًا للأحوال المُنصرمة، تتضمن من القرائن العاملية ما يكفي لوصف بعض الإسقاطات القصوى بكونها حواجز عاملية:

566-John arrived totally exhausted.

هذه الجملة تتضمن محمولين اثنين يفتقر كل منهما إلى موضوع يرتبط به محوريًا، فإذا قدرنا أن المحمول الأول (arrive) يسند دوره المحوري إلى المركب الاسمي الفاعل (John) فإن البنية لا تستقيم إلا بتقدير أن المحمول الثاني (exhausted) يتخذ موضوعًا مُقدرًا يُقابله في البنية التركيبية **م س** غير ظاهر[29] .إن خصائص هذا المُركب الاسمي غير

الظاهر الواقع من المحمول الوصفي (totally exhausted) موقع الفاعل، تستوجب القول بأن هذا العنصر الفارغ من باب المقولة المُستترة "ض" (=PRO) التي تمتاز عن غيرها من المقولات المُستترة بخاصية أساسية هي عدم الافتقار في البنية – س إلى الانتظام المعمولي.

يُستخلص مما تقدم أن المُركب الوصفي في (566) يجب اعتباره حاجزًا عامليًا حصينًا يمنع وقوع شيء مما يُشرف عليه معمولًا لعامل أجنبي وبدون هذا الاعتبار لا يمكننا تفسير كيف لا يصل المقولة "ض" في (567) عمل العامل الفعلي (arrived) على جهة الوسم الإعرابي الاستثنائي. وباختصار اعتبار الإسقاط الوصفي في (567) حاجزًا حصينًا هو السبيل الأوحد إلى مُراعاة مبدأ لا معمولية المقولة "ض":

567- John arrived [$_{AP}$ PRO totally exhausted].

ثم إن ما قيل عن الإسقاط الوصفي من (567) يُمكن إعادته بالنسبة إلى كل من الإسقاط الاسمي من (568–أ) والإسقاط الحرفي من (568–ب):

568- أ – John came home [$_{NP}$ PRO a wiser man].

568- ب –John came home [$_{PP}$ PRO in a foul mood].

يُستخلص مما تقدم أن الإسقاطات القصوى تكون في بعض الأوضاع حواجز عاملية وفي أخرى لا تكون كذلك. وهذا معناه **أن الحاجزية**(Barrierhood) **ليست جزءًا مركزيًا لازمًا في تعريف الإسقاط الأقصى**، وأن الحاجزية العاملية صفة نسبية تتحدد باعتبار خصائص الموقع التركيبي الذي يظهر فيه الإسقاط الأقصى.

1-2-2- المُركب المصدري (=CP) الحصين

الشاهد التالي الذي ضربه تشومسكي في كتاب «الحواجز» تحت الرقم الترتيبي (11)، يصلح في مضمار الاستدلال على أن الإسقاطات القصوى تكون أحياناً حواجز عاملية حصينة:

569 – John decided [$_{CP}$[$_{IP}$ PRO to see the movie]].

الموقع الذي تتحيز في المقولة «ض» خاصيته الأساسية عدم الافتقار إلى المعمولية، وهذا الأمر صحته في (569) مشروطة باعتبار أحد الإسقاطين الأقصيين المصدري أو الصُّرفي في هذه البنية حاجزًا يمنع الإفضاء الأجنبي. هذه النتيجة ذاتها تُستخلص أيضًا من الجملة (570–أ) التي لا تصح في التأويل الذي يكون فيه الاستفهام مُنصبًا على الفعل الأدنى بإطلاق (invite). والصورة المنطقية التي تُناسب الجملة المذكورة في هذا التأويل الفاسد هي (570–ب):

570– أ – * Why do you wonder whom Bill think John will invite?

570– ب–

[$_{CP1}$Why$_i$ do [$_{IP1}$ you wonder [$_{CP2}$whom$_j$ [$_{IP2}$ Bill thinks [$_{CP3}$t'$_i$[$_{IP3}$ John will invite t$_j$t$_i$]]]]]]

[-γ] [+γ] [+γ]

بناءً على الشروط والمعايير المعتبرة في الصورة المنطقية فإن العنصر الأثري الوسيط ***t'$_i$*** المُتحيز في موقع المخصص من المركب المصدري (CP_3) قد خالف مُقتضى مبدأ المقولات الفارغة من حيث إن ممرات الإفضاء

التفسيري ليست سائغة بينه وبين مُفسّره (why_i)؛ وبعبارة أخرى فإن المسافة الفاصلة بين العامل(why_i) والمعمول الأثري (**t_i**) في (570–ب) طالت أكثر من اللازم، ولأجل ذلك فإن الإفضاء ينقطع قبل أن يصل إلى هدفه.

وبناء عليه فإن النتيجة التي يجب استخلاصها مما تقدم هي أن الإسقاط الصُّرفي الأقصى والإسقاط المصدري الأقصى وإن لم تكن الحاجزية جزءًا لازمًا في تكوين كل منهما منفردا مُطلقًا فإن الجمع بينهما على الصورة التي في (570–ب)[30] تنتظم منه الحاجزية القاطعة للإفضاء المانعة له من الوصول إلى منتهاه.

1-3- خلاصة: الإسقاطات القصوى قد تكون حواجز وربما لا تكون.

نحن الآن في هذه المرحلة من التحليل أمام وضع إشكالي مُعقد؛ إذ من جهة أولى، التحليل الذي تضمنته الفقرة (1-1) استوجب القول بأن الإسقاطات القصوى ليست بالضرورة حواجز عاملية أي أن الحاجزية العاملية فيها ليست صفة جوهرية مُلازمة، ومن جهة أخرى الوقائع المدروسة في الفقرة (1-2) استوجبت القول في شأن هذه الإسقاطات بنقيض ذلك تمامًا أي بأنها حواجز عاملية.

من جهة أخرى، هذا التعارض في الاعتبار يبلغ في بعض الحالات درجة عالية من التوتر كما هو الشأن في (571).

571 – $[_{CP1}when_i did[_{IP1}$ John decide $[_{CP2}t'_i\ [_{IP2}$**PRO** to fix the car $t_i]]]]$.

العنصر الأثري الأدنى (t_i) في هذه البنية يتلقى الإفضاء التفسيري من الأثر الوسيط (t'_i) وهذا معناه أن وصول عمل هذا العامل الأثري إلى معموله الأثري يستوجب ألا يكون الإسقاط (IP2) حاجزًا عامليًا. ومن جهة أخرى صحة البنية (571)، مشروطة بأمر آخر غير وصول العمل إلى الأثر (t_i) وهو وصول العامل إلى المقولة الأثرية الوسيطة (t'_i) ذاتها إذ قد مضى أن الآثار الوسيطة مشمولة هي أيضًا بمبدأ المقولات الفارغة، وما دامت الجملة (571) قد سلمت من اللحن فهذا معناه أن هذا الأثر الوسيط قد تم له بالفعل ما يفتقر إليه من الانتظام المعمولي وذلك تلقيه للإفضاء التفسيري من مفسره ($when_i$).

غاية الأمر أن الانتظام المعمولي للأثر الوسيط في البنية (571) معناه أن ممرات الإفضاء سائغة بينه وبين عامله (المفسر = when) وأن الجمع بين الإسقاطين (IP1) و (CP2) لم ينتظم منه حاجز عاملي حصين. لكن من جهة أخرى نظرية المقولة "ض" والتي تنص على أن الموقع الذي تتحيز فيه هذه المقولة لا يمكن أن يكون معمولًا بأي وجه، تلزمنا بمقالة مُناقضة لذلك وهي أن الحاجزية في الإسقاطين IP2 و CP2 أمر مطلوب كي يستقيم للمقولة (PRO) الواقعة موقع الفاعل من (IP2) ما تمتاز به من الاستغناء عن الانتظام المعمولي، والقول بخلاف ذلك أي بأن الإسقاطين المذكورين لا حظّ لهما في الحاجزية، يلزم منه محذور وهو وصول الإفضاء الأجنبي إلى موقع (PRO).

النتيجة الهامة التي ينبغي استخلاصها مما تقدم هي أن: الإسقاط الصُّرفي (IP) لا يكون حاجزًا عامليًا بمفرده أبدًا، إلا أنه يبدو في جملة من الأوضاع وكأنه يعضد إسقاطًا أقصى آخر لا تنعقد حاجزيته إلا بهذا العضد من الإسقاط الصُّرفي. وهذا إن دل على شيء بالنسبة إلى البنية(571) فهو أن الحاجزية يجوز أن تنتظم من الجمع بين الإسقاطين

(CP2) و (IP2) على هذا الترتيب[31] أما هذا الأخير بمفرده (أي IP2) فلا يُمثل حاجزًا. إلا أن وصول الإفضاء التفسيري من المنقول – صس إلى الأثر الوسيط يستوجب القول بأن الجمع بين هذين الإسقاطين ذاتهما لكن في الترتيب المُعاكس[32] لا تنعقد منه حاجزية تمنع الإفضاء.

غاية الأمر أنه من الناحية البنيوية **الجمع بين الإسقاطين الاقصيين المصدري والصُّرفي إذا روعي فيه ترتيب مُحدد انتظم منه حاجز ممكن**[33] وعليه فإن الموسومية العينية السالبة التي تلقاها الأثر الوسيط في البنية (570) يُمكن إرجاعها بناءً على ما تقدم إلى أن الإفضاء العاملي الذي مصدره (why_i) انقطع قبل أن يصل إلى هدفه وذلك بسبب من الحاجزية التي انعقدت من توالي الإسقاطين المصدري والصُّرفي بالترتيب الحاجز (أي CP2 أولًا ثم IP2 بعده) هذا التحليل يحتاج إلى أن يتأيد بالمزيد من الأدلة، سنفصّل جملة منها أدناه.

4-1- تعريف الحواجز

سنُحاول في هذه الفقرة استخلاص تحديد عام لمفهوم الحاجزية. وفي هذا السياق، نُقدم جملة من الأدلة على أن الإسقاطات القصوى من حيث حظ كل منها من الحاجزية قسمان: إسقاطات، الحاجزية فيها صفة جوهرية مُلازمة (Intrinsic)فهي من هذه الجهة حاجزية بالأصالة، واسقاطات الحاجزية فيها صفة عرضية مكتسبةبالتبع وبالوراثة.

1-4-1- الوسم المعجمي والحاجزية بالأصالة.

نعود في هذه الفقرة إلى النظر في أمثلة الجمل الصغرى التي تناولناها بالتحليل آنفًا:

572–أ– I thought [$_{AP}$ John unhappy]

572–ب– I thought [$_{NP}$ John a great friend]

572–ج– I expect [$_{PP}$ John in my office at five]

573– أ– John arrived [$_{AP}$ PRO totally exhausted]

573– ب– John arrived [$_{NP}$ PRO a wiser man]

573– ج– John arrived [$_{PP}$ PRO in a bad mood]

يُلاحظ أن الإسقاطات القصوى الثلاثة الوصفية والاسمية والحرفية في (572 – أ – ب – ج) على التوالي ليست حواجز خلافًا لها في (573). والتقابل الأساسي بين الزمرتين من الجمل (572) و (573) يكمن في أن الإسقاطات المذكورة واقعة في (572) من الرأس الفعلي الذي يتحكم فيها مكونيا موقع الفضلة أما في (573) فقد وقعت منه موقع الملحق[34].

إن الفعل المُعجمي في (572) يعمل في الإسقاطات القصوى الواقعة منه موقع الفضلة، والفضلة كما هو معلوم تكون واقعة في مجال الوسم المحوري للفعل وهذا معناه أن الرأس الفعلي في الأمثلة المذكورة يعمل محوريًا في الإسقاطات القصوى التي اتخذها فضلة له. هذه العلاقة بين الرأس المعجمي والفضلة التي يُباشرها بالإفضاء العاملي وبالوسم

المحوري أطلق عليها تشومسكي في كتاب «الحواجز» [35]مصطلح "الوسم المعجمي" (L-marking)، ويميز النموذج في هذا الإطار بين نوعين من الإسقاطات القصوى:

- الإسقاط الأقصى الموسوم معجميًا وهذا لا يُمثل حاجزًا حصينًا بالنسبة إلى العناصر التي يُشرف عليها،
- والإسقاط الأقصى الذي لا حظّ له من الموسومية المعجمية، وهذا يُمثل بالنسبة إلى العناصر الواقعة في مجاله مجالًا حصينًا لا يخترقه الإفضاء الأجنبي. لأجل ذلك اشتهر في الاصلاح التوليدي **بالمقولة المؤصدة**[36](نرمز إليها من الآن فصاعدا بالمختصر الرمزي "ق ص").

وهذا نص الحد الذي اعتمده نموذج "الحواجز" لكل من الوسم المعجمي و المقولة المؤصدة[37].:

(574) – أ – ◆ الوسم المعجمي.

لا تكون (ب) موسومة معجميًا بـــ (أ) إلا إذا كانت: (أ) مقولة معجمية، تعمل محوريًا في (ب)

ب – ◆المقولة المؤصدة (=ق ص).

لا تكون (ج) مقولة مؤصدة بالنسبة إلى (ب) إلا إذا كانت:

i. (ج) غير موسومة معجميًا.

ii. و (ج) تُشرف على (ب).

وهكذا يمكننا أن نستنتج بالنسبة إلى الأمثلة (573) أن المقولة المؤصدة تُمثل حاجزًا عامليًا بالضرورة، إلا أن بنية من النوع الآتي تُمثل عائقًا في وجه هذا الاستنتاج:

575 – $when_i$ do $[_{IP1}$ you think $[_{CP}t'_i$ that $[_{IP2}$ John left $t_i]]]$?

إن الرأس المصدري (that) ليس مقولة معجمية[38] وهذا معناه أن الإسقاط الأقصى الواقع في مجاله (أي IP2) لا يجوز تقدير أنه في مجال الوسم المحوري لذلك الرأس؛ لأن الوسم المحوري من خواص الرؤوس المعجمية والرأس المصدري رأس غير معجمي، وبناء عليه فإن الإسقاط (IP2) ليس موسومًا معجميًا بواسطة (that).من جهة أخرى، الرأس الفعلي (think) اتخذ في (575) فضلة له المُركبَ المصدري (CP)، وهذا الأخير اقع في مجال الوسم المحوري لذلك الرأس، ولأجل ذلك فهو موسوم معجميًا بواسطة هذا الرأس الفعلي؛ أما الإسقاط الصُّرفي الاقصى (IP2) فلا حظّ له في الموسومية المعجمية بالنسبة إلى هذا الرأس لأنه ليس واقعًا في مجال وسمه المحوري؛ ولأجل ذلك فهو يُمثل بالنسبة إلى العناصر الواقعة تحت إشرافه مقولة مؤصدة/ منيعة، إلا أن ذلك لم يستوجب أن يكون بالضرورة حاجزًا عامليًا بالنسبة إلى تلك العناصر؛ ألم تر أن الأثر الأدنى t_i يصله الإفضاء التفسيري من الأثر الوسيط (t'_i)؛ إذ لو لم تكن ممرات الإفضاء سائغة بين الأثرين لكان يجب أن تكون الجملة فاسدة، فلما سلمت من اللحن دل ذلك على أن العنصر الأثري الأدنى قد تم له ما يفتقر إليه من المعمولية المُناسبة، وأن المقولة المؤصدة لا تكون بالضرورة واللزوم حاجزًا عامليًا.

يُستنتج مما تقدم أن كل إسقاط أقصى يُمثّل، بطبيعته الذاتية الجوهرية، حاجزًا عامليًا بالنسبة إلى العناصر التي يُشرف عليها شريطة أن يستوفي شروط المقولة المؤصدة، والاستثناء الوحيد في هذا الباب يمثله الإسقاط الصُّرفي وذلك لعلة ما في طبيعته[39]، كأنها رخاوة في تكوينه السماتي لا يستطيع بموجبها أن يكون حاجزا إلا بالوراثة[40].

2-4- الحاجزية بالوراثة:[41]

في الفقرة 1-1، برهنا على أن الإسقاط الصُّرفي لا يمثل في حد ذاته حاجزًا، وأن حاجزيته العاملية مشروطة بأن يكون واقعًا تحت إشراف الإسقاط المصدري (CP). وهذا ما توضحه الخطاطة الآتية (576 –أ) التي تناسب الجملة (576 – ب):

576-أ [$_{CP}$.....[$_{IP}$.....]]

576-ب John decided [$_{CP}$ [$_{IP}$**PR0** to see the movie]]

الرأس الفعلي (decided) في (576 – ب) اتسع مجاله لإسقاطين أقصيين(CP)و(IP)؛ إلا أن الأول ليس مقولة منيعةلأنه موسوم معجميًا بواسطة الرأس الفعلي المذكورأماالثاني فلا حظ له في هذه الموسومية المعجمية ولأجل ذلك فإنه يمثل مقولة مؤصدة بالنسبة إلى العناصر الواقعة تحت إشرافه، ونذكر ههنا بأننا قد برهنا سابقًا على أن المقولة المنيعة (IP) ليست بالضرورة واللزوم حاجزًا عامليًا، وأن الحاجزية الحصينة لا تنعقد إلا من الموالاة بين الإسقاطين الصُّرفي والمصدري. وهكذا يذهب تشومسكي في «الحواجز» إلى أن الإسقاط المصدري الأقصى (CP(في (576 – ب) ليس حاجزًا بالأصالة وإنما تتم له الحاجزية بفضل إشرافه على مقولة مؤصدة أي أنه حاجز بالوراثة[42] وعليه فإن الحاجزية[43] يناسبها في إطار هذا التصور التعريف الآتي:

(577) لا تكون (أ) حاجزًا بالنسبة إلى (ب) إلا في إحدى الحالتين الآتيتين:

i. (أ) إسقاط أقصى و (أ) تشرف إشرافًا مباشرًا على (ج) و (ج) مقولة مؤصدة منيعة بالنسبة إلى (ب).

ii. (أ) مقولة مؤصدة بالنسبة إلى (ب) و (أ) ليست مركبا صرفيا [44]

[في البنية (576): (أ) =CP؛ و (ب) =PRO؛ والمقولة المؤصدة أي (ج) =] IP.

إن هذه الصياغة لمفهوم "الحاجز" يلزم منها إعادة النظر في صياغة مفهوم العاملية بتعديلها في ضوء التفاصيل المذكورة.

(578)- أ- المعمولية (أو العاملية):

لا تكون (ص) معمولة ل (س) إلا بالشروط الآتية:

(i) إذا كانت (س) من الناحية المقولية رأسا وصفيا أو اسميا أو فعليا أو حرفيا أو صُرفيا، أو كان بينها وبين (ص) شِركة إحالية (يحملان القرينة الإحالية نفسها).

(ii) (س) تتحكم – ك في (ص).

(iii) لا حاجز يفصل بين (س) و (ص).

(iv) يجب مراعاة قيد العامل الأقرب.

(578) – ب- قيد العامل الأقرب:

يجب ألا تتضمن البنية عنصرا (ع) يجمع بين الصفتين الآتيتين:

(i)– اتخاذ الخصائص (i) و (ii) و (iii)

(ii)– الوقوع في مجال التحكم – ك للرأس (س).

(578)– أ – (i)) نص صريح في أن التعديل المقترح استهدف النوعين من المعمولية: المعمولية بالرأس والمعمولية بالمفسِّر. أما (578 – ب) فقيد يضمن الفصل في أحوال التنازع بين عاملين ممكنين على معمول واحد (= المشار إليه في تعريف العاملية والمعمولية بالرمز (ص)) وذلك بترجيح الأقرب منهما إلى المعمول.

1-5- نحو توحيد " التحتية " والعاملية "[45]:

شهد مفهوم "الحاجز" في نموذج "الحواجز" توظيفين اثنين: الأول في تعريف العاملية والثاني في تعريف التحتية[46]. ويمكن القول في صيغة أولية عامة تبين الترابط بين الأمرين: إن العاملية أو على الأصح الإفضاء العامليلا يمكنه تجاوز"الحاجز" والنقل يجب ألا يجاوز أكثر من حاجز واحد[47]. في الفقرات التالية نستعرض جملة من التفاصيل التي توضح هذه الفكرة.

2. التحتية والحواجز

سنبين في هذه الفقرة كيف أمكن تعريف « قيد التحتية » على النقل في ضوء مفهوم الحاجز.

2-1 النقل والإلحاق:

2-1-1 النقل القريب والنقل البعيد:

سننظر في كيفية تطبيق فكرة« الحاجز » على الشواهد المتداولة في مبحث «التحتية » وذلك انطلاقًا من مبدأ أن النقل يجب ألا يجاوز أكثر من حاجز واحد.

579-أ- When will John fix the car?

579-ب- When do you think John will fix the car?

البنية – س التي تناسب (579 – أ-) هي (580) الآتية:

580- [$_{CP}$when$_i$ will [$_{IP}$ John fix the car t_i[?

BC

المكون – صس (when) يتم توليده في الأصل في موقع يعتبر أجنبيا بالنسبة إلى المركب الفعلي، والنقل الذي اعتَوَره جاء موافقا لمقتضى قيد التحتية؛ إذ لم يجاوز في هذا النقل إلا المركبَالصُّرفي(IP) وهذا المركب حسب تعريفاتنا الماضية مقولة مؤصدة(انظر 574 – ب) وليس حاجزًا (انظر 577 – ب).

أما البنية – س التي تناسب الجملة (579 – ب) فيجب أن تكون على النحو الآتي:

581- [when$_{\mathbf{i}}$ do [$_{\mathbf{IP}}$ you [$_{\mathbf{VP}}$think [$_{\mathbf{CP}}$**t'$_{\mathbf{i}}$** [$_{IP}$ John will fix the car **t$_{\mathbf{i}}$**]]]]

BC BC

لا تعنينا هنا المسافة الفاصلة بين الأثر الأدنى (t_i) والأثر الوسيط (t'_i) إذ هي مطابقة تمام المطابقة للمسافة الفاصلة بين الأثر ومفسره في (580)، ولكن تعنينا المسافة بين الأثر الوسيط ومفسره (when) وهي مسافة اتسعت لثلاثة إسقاطات قصوى: الإسقاط المصدري (CP) الموسوم معجميًا بواسطة الرأس الفعلي (think) وهو من حيث موسوميته هاته لا يمثل مقولة مؤصدة، ثم المركب الفعلي (VP) الذي لا حظ له في الموسومية المعجمية وهذا يلزم عنه أنه مقولة مؤصدة، وهو بذلك يقع من العناصر الواقعة تحت إشرافه موقع الحاجز، أما الإسقاط الأقصى الثالث الذي اتسعت له المسافة الفاصلة بين العامل ومعموله في البنية المذكورة فهو المركب الصُّرفي (IP) المقولة المنيعة التي ليست حاجزًا بالأصالة لكنها ترث صفة الحاجزية بموجب إشرافها على المقولة المؤصدة (VP). غاية الأمر أن المنقول – صس في الصورة التمثيلية (581) قد جاوز حاجزين اثنين وهذا معناه أن النقل – صس في هذه البنية قد جاء مخالفًا لمقتضى قيد التحتية. لكن الجملة (579 – ب) استوت سليمة من اللحن ولا أثر فيها للمخالفة المذكورة. من جهة أخرى، البنية (581) جاءت من الناحية الشكلية مخالفة لمبدأ المقولات الفارغة إذ إن الأثر الوسيط لا سبيل له إلى المعمولية المناسبة إلا المعمولية بالمفسِّر في الصورة المنطقية، أما الوجه الآخر للمعمولية المناسبة فلا سبيل له إليه لأنه لاحظَّ له في الموسومية المحورية. لكن الأثر الوسيط جاء في البنية (581) مفصولًا عن عامله (= المفسِّر) بحاجزين اثنين وهذا معناه أن ممرات الإفضاء التفسيري ليست سائغة بين العامل ومعموله في هذه البنية، والجملة مع ذلك ليس فيها ما ينبئ عن أن البنية قد خالفت مبدأ المقولات الفارغة، فهي سليمة من كل لحن. ولئن كانت الجملة (579 – ب) المشكلة من أمثلة النقل – صس البعيد فإن هناك أمثلة «النقلُ – صس» فيها قريب نحو (582) ومع ذلك فإنها على شاكلة أمثلة «النقل – صس» البعيد تمثل وضعًا مشكلًا بالنسبة إلى التحليل المبني على مفهوم الحاجزية:

]] $\text{inviet}_i[_{\mathbf{VP}}\text{john}_{IP}[\text{did} \quad \text{who}_i$ – 582

BCBC

حاجز حاجز

المركب الفعلي(VP)حاجز لأنه مقولة مؤصدة، والمركب الصُّرفي (IP) يستمد حاجزيته من المركب الفعلي من طريق الوراثة الإشرافية. ومع ذلك، الجملة ليس فيها خلل ينبئ عن أن البنية فيها قد خالفت قيد التحتية على النقل.

إن معالجة هذه المعضلة رهين بواحد من ثلاثة حلول: إما الاستغناء عن الصياغة الجديدة لقيد التحتية في ضوء مفهوم الحواجز جملة وتفصيلا؛ وإما إعادة النظر في تعريف الحاجزية ذاتها؛ وإما بناء صيغة تمثيلية أخرى بدلًا من (581) و(582) تكون منسجمة مع المتغيرات الجديدة.

2-1-2- الإلحاق بالمركب الفعلي:

إن التحدي الذي ترفعه البنيتان (581) و (582) في وجه الصياغة الجديدة لقيد التحتية في ضوء مفهوم الحاجزية هو باختصار شديد الموالاة أو الجمع بين مقولتين مؤصدتين[48] في المسافة التي تفصل المنقول عن أثره: فالحاجزية، حسب التعريفات، لا تعتبر صفة جوهرية ملازمة في الإسقاط الصُّرفي الأقصى إلا أن إشراف هذا الإسقاط على مقولة

مؤصدة يعتبر مناطًا لانعقاد الحاجزية له عن طريق الوراثة الإشرافية. من جهة أخرى، الغالب على الظن والاعتقاد أن الجملتين (579 – ب) و (582) تحتملان شكلا تمثيليًا آخر غير الذي اقترح لها آنفًا. ونذكر هنا أننا، في فصل«المقولة الأثرية – 2 »من كتابنا « المقولات الفارغة ...» تناولنا بالتحليل شواهد من باب «نقل – م س الثقيل»، حيث برهنا على أن هذا النقل من أمثلة «النقل – صس» التي يتم فيها إلحاق العنصر المنقول بإسقاط أقصى هو المركب الفعلي. الجملة (583 – أ) من شواهد هذا الباب. والبنية – س التي تناسبها هي (583 –ب):

583 – أ –

]My doctor told me to drink every night [$_{NP}$ two glasses of mineral water with a Slice of limon

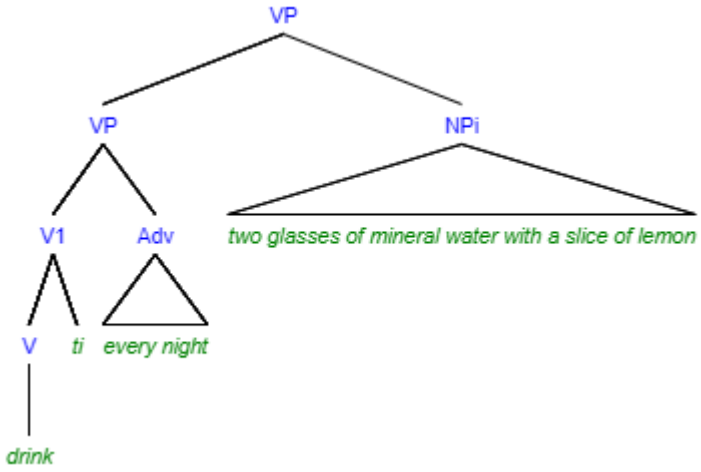

قدمنا في بحث آخر [49] جملة من الأدلة على أن النقل الذي يعتور الأسوار في الصورة المنطقية يمكن تخريجه على أنه إلحاق للعامل الربطي[50] بالمركب الفعلي[51]. والمثال الذي ضربنا في سياق التمثيل لهذه البنية الإلحاقية هو (555) الذي نعيده هنا تحت الرقم (584 – أ) الذي يتخذ الصورة المنطقية (584 – ب):

584 – أ – Who likes everyone ?

584–ب

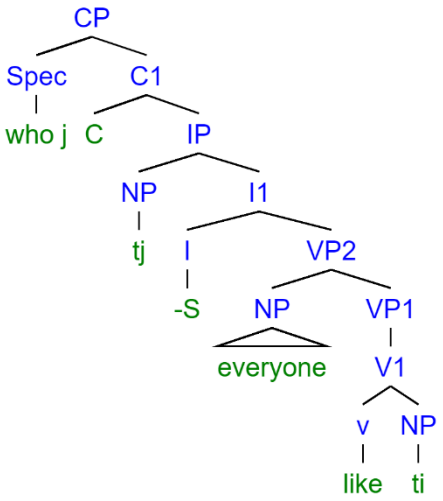

إن العنصر السوري (everyone)الملحق بالإسقاط الفعلي الأقصىليس واقعًا تحت إشراف هذا الإسقاط لأنه ليس واقعًا تحت إشراف كل الأجزاء المكونة له. الموقع المُحْدَثُ بموجب مسطرة الإلحاق موقع هامشي[52] إذ إنه ليس داخل الإسقاط الأقصى الذي استهدف بهذه المسطرة ولا هو خارجه، وبناء عليه، وفي سياق متابعة هذا التحليل يجب أن يقال عن النقل الذي اعتَوَر السور الكلي في (584 – ب) **إنه لم يجاوز الإسقاط الأقصى بإطلاق (VP) بل جاوز جزءًا واحدًا من هذا الإسقاط هو (VP1).**

بعد هذا التذكير السريع بأمثلة الإلحاق بالمركب الفعلي، التي تناولنا طائفة متنوعة منها بالتحليل المفصل في كل من مبحثي " المقولة الأثرية – 2 " و " المقولة الأثرية – 3 " من كتابي عن المقولات الفارغة[53]،نعود إلى البنية المشكلة (582) التي جعلنا لها الصورة التمثيلية المعادة ههنا تحت الرقم (585 – أ):

585 – أ– Who_i did [[$_{IP}$ john[$_{VP}$invitet_i]]

فإذا كان جائزًا أن تتحيز المكونات المنقولة في موقع ملحق بالمركب الفعلي كما مر بنا تفصيل ذلك في أحوال مضت، فإنه لا شيء مبدئيًا يمنع من افتراض أن المكون – صس (who) قد انتقل في (585 – أ) إلى الموقع [مخ. مص] على مرحلتين: يحل في الأولى ملحقا بالمركب الفعلي[54]، ثم ينتقل في الثانية إلى موقع المخصص من الإسقاط المصدري.

الشكل التمثيلي الآتي يوضح هذا التفصيل:

585 – ب – **Who_i** did [[$_{IP}$ john[$_{VP2}$ **t'_i** [$_{VP1}$invite**t_i**]] – ب – 585

النقلة1 **النقلة2**

إن المرحلة الأولى في هذا النقل تعادلمن الناحية الصورية الإلحاق بالمركب الفعلي في كل من (583) و (584)[55]. وبناء عليه فإن المنقول في هذه المرحلة لم يجاوز الإسقاط الأقصى بإطلاق(VP_2) وإنما جاوز جزءًا منه فقط (VP_1الأدنى). وهذا معناه أنه لم يصطدم بأي حاجز. وما قلناه عن هذه المرحلة يصدق على المرحلة الثانية التي لم يجاوز فيها المنقول إلا الجزء الأعلى من الإسقاط الفعلي برمته والذي ينتظم من الجزء الأدنى والجزء الأعلى معًا.

إن الإسقاط الفعلي الأقصى الذي تجووز في النقلة الأولى والذي تجووز في النقلة الثانية ليس هو المعني عندنا في تعريف الحاجزية التي نفحص في ضوئها البنية من جهة موافقتها لقيد التحتية ومخالفتها لمقتضاه. إن المنقول جاوز في المرحلة الثانية المركب الصُّرفي (IP) وهو إسقاط أقصى غير موسوم معجميًا أي أنه مقولة مؤصدة. لكن المركب الصُّرفي – كما مر بنا تفصيل ذلك – وإن كان مقولة مؤصدة فإن الحاجزية لا تعتبر جزءًا من تكوينه الجوهري أي أن هذه المقولة المؤصدة إن اتفق أن تمت لها الحاجزية فإن ذلك لا يكون بالأصالة ولكن بالوراثة الإشرافية كما استدللنا على ذلك آنفًا.

وبناء عليه فإن الإسقاط الصُّرفي في (585 – ب) لا يمكن – تبعًا للتعريفات – أن يكون حاجزًا بالوراثة بالنسبة إلى الأثر الوسيط الملحق بالمركب الفعلي (t'_i): إذ ليس بين هذا الأثر الملحق وبين الإسقاط الصُّرفي إلا جزء من الإسقاط الأقصى الذي يتقدم في البنية باعتباره مقولة مؤصدة (VP). وهذا معناه أن الإسقاط الصُّرفي لا يشرف على كل

أجزاء المقولة المؤصدة ولكن على جزء منها فقط هو الجزء الأعلى (VP_2)، وهذا معناه أيضًا أن النقلة الثانية في (585 – ب) كسابقتها جاءت موافقة لمقتضى قيد التحتية.

إن الوضع الذي كان يبدو مشكلًا في الصورة التمثيلية (582) – حيث لم يكن ممكنًا حسب سمْت هذه الصورة تفسير كيف سلمت الجملة من اللحن والنقل فيها قد جاوز حاجزين – قد أمكن إذن تفكيك وجه الإشكال فيه بواسطة التحليل الإلحاقي. وبناء على هذا التحليل، الذي برهنا على جدواه في مواطن كثيرة[56]، يمكننا إذن الاحتفاظ بالتعديل الذي أدخلناه على نص مبدأ التحتية التعديل الذي كان مناطه مفهوم الحاجزية.

إن تقدير الموقع الملحق في هذا الضرب من البنيات الغاية منه إذن إنقاذ قيد التحتية. هذا الاختبار التحليلي قيمته رهينة بقدرته على الإحاطة بكل الوقائع المشكلة التي انطلقنا منها. وفيما يلي نجرب هذا الاختيار في معالجة الجملة (579 – ب) وبنيتها المشكلة (581) التي نعيدها تحت الرقم (586 – أ):

أ–586 $[\text{when}_i \text{ do } [_{IP} \text{ you } [_{VP}\text{think } [_{CP}\mathbf{t'}_i \; [_{IP} \text{ John will fix the car } \mathbf{t}_i]]]]$

BC **BC**

حاجز **حاجز**

هذا التمثيل يمكن تعديله بما ينسجم مع افتراض أن قيد التحتية في هذا النقل قد تمت مراعاته باستحداث موقع أثري وسيط ملحق بالمركب الفعلي كما هو مبين في (586 – ب):

ب–586

$[\text{when}_i \text{ do } [_{IP}\text{you}[_{VP}\, t''_i \; [_{VP}\text{think } [_{CP}\mathbf{t'}_i \; [_{IP} \text{ John will fix the car } \mathbf{t}_i]]]]$

BC

..... النقلة الأولى ....

النقلة الثانية.....

النقل في المرحلة الأولى جاوز الإسقاط الأقصى(CP) الموسوم معجميًا بواسطة الرأس الفعلي (think)والذي لأجل موسوميته المعجمية هاته ليس مقولة مؤصدة. كما أن النقل في المرحلة الثانية لم يجاوز الإسقاط الفعلي الأقصى (VP) للأسباب المشروحة في التحليل السابق. ومن جهة أخرى مجاوزة المنقول للإسقاط الصُّرفي (IP)لا إشكال فيها لأن هذا الإسقاط وإن كان مقولة مؤصدة – من حيث إنه ليس موسومًا معجميًا – فإنه لاحظ في الحاجزية كما هو مفصل في التعريفات الأولى. وهذا معناه أن الجملة سليمة من جهة قيد التحتية وأن النقل فيها جاء موافقًا لمقتضى هذا القيد سواء في طوره الأول أم في طوره الثاني. ونسجل هنا ملاحظة أخرى وهي أن الآثار الوسيطة في (586) لا يمنعها من تلقي الإفضاء التفسيري مانع مادام لا حاجز يفصل المعمول الأثري عن مصادر الإفضاء. فالأثر الوسيط الأدنى المتحيز في الموقع [مخ . ص] ينتظم معموليًا بالنسبة إلى الأثر الوسيط الملحق بالمركب الفعلي (t''_i). وهذا الأخير يتلقى الإفضاء العاملي التفسيري من المفسر المنقول – صس ($When_i$).

يستنتج مما تقدم أن هناك مقدارا معتبرا من الترابط العضوي أوالاستلزامي بين العلاقات النقلية والعلاقات الإفضائية العاملية في تحليل يعتمد على مفهوم الحاجزية، فالحواجز تقطع النقل وتقطع الإفضاء العاملي من حيثية واحدة؛ أي أنه إذا امتنع النقل بموجب الحاجزية امتنع الانتظام المعمولي بالموجب ذاته،والتقدير الإلحاقي إذ يضمن للمنقول– صس ممرا مناسبا نحو موقعه النهائي يضمن أيضا للعناصر الأثرية الطالبة للانتظام المعمولي التفسيري مواقع وسيطة تمكنها من تلقي الإفضاء وفق الشروط المنصوص عليها في تعريف العاملية؛ فلولا الموقع الأثري الوسيط الملحق بالمركب الفعلي (t''_i) في (586) لما أمكن تفسير كيف تم للعنصر الأثري الوسيط الأصلي (t'_i)ما يفتقر إليه من المعمولية المناسبة.

2–2 المخالفات الجزيرية[57]:

سنمحص في هذه الفقرة قوة النظرية السابقة، وذلك في ضوء جملة من التراكيب التي يرجع الخلل فيها إلى مخالفة قيد التحتية على النقل، والجامع بين هذه التراكيب التي سنتناولها بالتحليل في هذا السجال التمحيصي أن النقل فيها جميعًا يتم من داخل " جزيرة – صس ":

587 – أ – ? Which man do you wonder when to meet?

587 – ب – ? Which man do you wonder when John will meet?

الجملة (587 – أ) هامشية[58]: النقل فيها جاوز " الجزيرة – صس " المستحدثة بواسطة " المنقول – صس " (when). وحِدة اللحن الناتج فيها عن مخالفة قيد التحتية من النوع الخفيف[59]. هذه الجملة يجب أن تتخذ في إطار النسق التحليلي الجديد الصورة التمثيلية الآتية:

588–

$[_{CP}$**Which man$_i$** do $[_{IP}$ you $[_{VP}$**t"$_i$** $[_{VP}$ wonder $[_{CP}$**when$_j$** $[_{IP}$**PRO** to $[_{VP}$**t'$_i$** $[_{VP}$ meet **t$_i$**] **t$_j$**]]]]]]]

BC حاجز BC

النقلة–.....1–.....النقلة–

2.....3–النقلة.....

الاختيار المفضل في إطار النسق التحليلي الجديد المذكور هو الإلحاق بالمركب الفعلي كلما كان ذلك ممكنًا. إن الموقع الأصلي للمكون الاستفهامي (when)يوجد خارج المركب الفعلي وقد أمكن نقل هذا المكون إلى موقع المخصص من الإسقاط المصدري الأدنى بدون مشاكل، ولأجل ذلك لن ندخل في مزيد من التفاصيل حول هذا النقل. العنصر الثاني الذي استهدف بالنقل في (588)هو المركب المفعول (which man). هذا المنقول يحط في موقعين وسيطين قبل التحيز في موقعه النهائي. هذا معناه أن النقل في هذه البنية يجب أن يتم عبر ثلاثة أطوار:

- في الطور الأول يلحق المنقول بالمركب الفعلي الداني، أما موقع المخصص من الإسقاط المصدري الذي يعلو هذا المركب الفعلي ($[_{CP}when_{j.....}]$)فلا يمكن أن يستقبل المنقول لأنه مشغول بالملحق الاستفهامي (when)،وأما الإلحاق

بهذا الإسقاط المصدري فممتنع ههنا وذلك بموجب مبدأ منصوص عليه في نموذج «الحواجز». هذا المبدأ ينص على أن " الإلحاق بالموضوعات لا يجوز "[60]

- في الطور الثاني ينتقل المركب الاسمي (which man) الى الإسقاط الفعلي الأقصى الرئيس$_{VP}$](…wonder) على جهة الإلحاق بهذا الإسقاط وذلك على شاكلة انتقاله الأول.
- وفي الطور الثالث يغادر المنقول – صس موقع الملحق من الإسقاط الفعلي الأقصى الرئيس إلى موقعه النهائي مخصصًا للإسقاط المصدري الرئيس…which man$_i$ $_{CP}$[

إن النقل في طوره الثاني يجاوز إسقاطين أقصيين هما المركب الصُّرفي (IP) والمركب المصدري (CP) الفرعي، الأول مقولة مؤصدة لأنه ليس موسومًا معجميًا إلا أنه لا حظ له في الحاجزية بمفرده كما هو مقرر في التعريفات، أما الثاني فهو من حيث موسوميته المعجمية للرأس الفعلي (wonder) لا يعد مقولة مؤصدة إلا أن الحاجزية أمكن أن تنعقد له بالوراثة وذلك بمقتضى إشرافه على المقولة المؤصدةالصُّرفية؛ ولأجل ذلك فهو يمثل حاجزا بالنسبة إلى العنصر الأثري الوسيط الداني (t' $_i$). وباختصار: إن النقلة الثانية في (588) قد جاوزت حاجزًا واحدًا، ولأجل ذلك جاءت حدة اللحن الناتج عن مخالفة قيد التحتية خفيفة. من جهة أخرى المركب المصدري الفرعي في (588(وإن لم يكن مقولة مؤصدة فهو قادر على قطع الإفضاء العاملي[61] وذلك بواسطة الحاجزية التي تمت له من طريق الوراثة الإشرافية. وبعبارة أخرى المركب المذكور " يقطع العمل " بالاشتراك مع المركب الصُّرفي[62].

نعود الآن إلى الجملة اللاحنة (587 – ب) حيث اللحن أشد حدة منه في (587 – أ). والتمثيل الذي يناسب هذه الجملة يجب أن يكون إطارًا صالحًا لتفسير حدس المتكلم تجاه هذا التفاوت في حدة اللحن:

]]]]]]t $_j$]]meet t $_i$[$_{VP}$ t' $_i$[$_{IP}$ john will[when $_j$[$_{CP}$[$_{VP}$ wonder[$_{VP}$ t'' $_i$[$_{IP}$ You[$_{CP}$ [

which man$_i$ do?*

BC ….حاجز BC ⟺

النقلة1……النقلة–2 ……النقلة–3

……

التطابق بين البنية–س 588 و البنية–س 589 يكاد يكون تامًا، والفرق الوحيد بينهما أن المركب الصُّرفي الذي يشرف عليه الإسقاط المصدري الأدنى تام متصرف في (589) ناقص غير متصرف في (588). فإذا تذكرنا أن الإسقاط الصُّرفيالتام خلافا للناقص ينتمي إلى قائمة الحواجز[63] وإن كانت حاجزيته بالنسبة إلى النقل فيها شَوْبٌ من ضعف تبين لنا أن " النقل – صس " في (589) في طوره الثاني قد جاوز حاجزين اثنين خلافا لصورته في (588). وهذا يفسر بما فيه الكفاية حدس المتكلم تجاه التفاوت في حدة اللحن بين (588) و (589). إن حدة اللحن في الجمل يمكن إذن أن تقاس من الآن فصاعدًا باعتبار مقياس " عدد الحواجز" التي اخترقها المنقول، أي أن حدة اللحن يجب في هذا التصور أن تتناسب طردًا وعكسًا مع عدد الحواجز التي يتجاوزها النقل. وما سميناه آنفًا بكونه مخالفة خفيفة لقيد التحتية ليس إلا مثالا من

أمثلة النقل التي لم يجاوز المنقول فيها إلا حاجزًا واحدًا[64]. بناء على هذا التحليل يمكن إدخال فكرة " الحاجز " في نص قيد التحتية وذلك على النحو الآتي:

(590) قيد التحتية :« النقل يجب ألا يجاوز أكثر من حاجز واحد ».

3. الحواجز ومبدأ المقولات الفارغة:

3–1 درجات النحوية: التحتية ومبدأ المقولات الفارغة:

في الفقرة السابقة رأينا كيف أمكن إعادة تأويل قيد التحتية في ضوء مفهوم الحاجزية. وأما هذه الفقرة فنريدها نظرا مفصلا في الأحوال التي يمكن تخريج اللحن فيها على أنه ناتج عن مخالفة مبدأ المقولات الفارغة في صيغته المعدلة في ضوء مفهوم «الحاجز».

3–1–1– المثال الأول: النقل من الجملة الموصولية.

591–أ * Whom do you know [$_{NP}$ the date [$_{CP}$when[$_{IP}$ Mary invited]]]?

591– ب **Whom do you know [$_{NP}$ the man [$_{CP}$ whom [$_{IP}$ Mary invited]]]?

في (591 – أ)، المنقول صس(when)خالف قيد التحتية؛ إذ انتقل من داخل مركب اسمي ذي بنية معقدة: مركب اسمي جاء رأسه مقيدا بجملة موصولية. أما الجملة الثانية (591– ب) فلا تصح في القراءة التي يكون فيها(when) استفهاما مرتبطاً بمجال الفعل (invited) والأمر الذي يعنينا ههنا هو التفاوت في درجة اللحن في البنيتينفهو في(591– ب) أشد حدة منه في(591 – أ) في القراءة الاستفهامية المشار إليها قبل حين، وذلك على الرغم من أنهما يتشابهان في البنية التركيبية، ومناط التشابه أن النقل في كل منهما يتم من داخل مركب اسمي ذي بنية معقدة. وفيما يلي تفصيل ذلك:

البنية– س التي تناسب الجملة (591 – أ) يجب أن تكون على النحو الآتي:

592 – أ–

[$_{CP}$ **whom$_i$** do[$_{IP}$ you[$_{VP}$ **t''$_i$**[$_{VP}$know[$_{NP}$the date[$_{CP}$**when$_j$**[$_{IP}$Mary[$_{VP}$ **t'$_i$**[$_{VP}$invited **t$_i$**]**t$_j$**]]]]]]]]

BC حاجز BC

.....النقلة–3 ....

.... النقلة– .....النقلة–

.....1 2

الملحق الاستفهامي **(when$_j$)** ينتقل إلى [مخ مص] الداني بدون أي مشاكل إذ لا يخترق في هذا الانتقال إلا الإسقاط الصُّرفي الأقصى الذي – على كونه مقولة مؤصدة– لا حظَّ له في الحاجزية كما هو مقرر في التعريفات الأولى، أما الفضلة الاستفهامية **(whom$_i$)** فالأمر فيها على خلاف ذلك، إذ إن انتقالها إلى موقع المخصص من الإسقاط المصدري الأقصى الأعلى بإطلاق مَرَّ عبر أطوار ثلاثة :

- في الطور الأول ألحق بالإسقاط الأقصى الذي يعلوه مباشرة، وهذا النقل الإلحاقي لم يجاوز أي مقولة مؤصدة ما دام قد جاوز جزءا من المركب الفعلي **(VP)** .
- أما الطور الثاني فيمثل طورا مشكلا بالنسبة إلى هذا النقل: إذ إن الفضلة الاستفهامية المنقولة **(whom)**ألحقت بالمركب الفعلي الرئيس **(know)**، وهذه النقلة الإلحاقية جاوزت ثلاثة إسقاطات قصوى: المركب الصُّرفي الداني والمركب المصدري الداني ثم المركب الاسمي. فأي هذه الإسقاطاتحائز على صفة «المقولة المؤصدة» أو صفة«الحاجز» أو إياهما معا، من النقطة السفلى بإطلاق فالتي تعلوها ثم التي تليها:

- أما المركب الصُّرفيفمقولة مؤصدة لكنه ليس حاجزا،
- وأما المركب المصدري فإسقاط أقصى غير موسوم معجميا وإذن مقولة مؤصدة وهذا موجب كاف للكينونة حاجزاً، وقبل ذلك وبعد، موجب الحاجزية في الإسقاط المصدري هنا يثبت له من جهة إشرافه على المقولة المؤصدة الصُّرفية.
- المركب الاسمي أيضا إسقاطا أقصى انعقدت له الحاجزية بالوراثة الإشراقية وذلك إشرافه على المقولة المؤصدة المصدرية **(CP)** .

خلاصة القول إذن أن النقل في **(592**– أ) طورَه الثاني قد جاوز أكثر من حاجز واحد.

بقي أن نقول قولا موجزا عن الطور الثالث وهو أن النقل فيه لا يجاوز إلا إسقاطا أقصى واحدا لا حظَّ له في الحاجزية وهو الإسقاط الصُّرفي **(IP)**؛ ولأجل ذلك فإن مخالفة مبدأ التحتية في**(591** – أ) أشد حدة منها في المثال **(587)** التي لم يجاوز النقل فيها إلا حاجزا واحدا.

هذا التحليل، في تقديرنا، يمثل إطارا صالحا لتفسير حدس المتكلمحول التفاوت في حدة اللحن في هذه الجمل. ولكي تتأكد هذه الصلاحية التفسيرية يجب توسيع دائرة الاستدلال لتشمل الجملة **(591** –ب) التي تفوق فيها حدة اللحن حدته في الجملة السابقة**(591** –أ). وتقديم البرهان على أن العلة الثاوية وراء هذا التفاوت متصلة بعدد الحواجز التي جاوزها المنقول في كل منهما، وفيما يلي تفصيل هذا البرهان:

البنية – س التي تناسب الجملة يجب أن تكون على النحو الآتي:

592 – ب –

*[$_{CP}$**when$_i$** do[$_{IP}$ you**t''$_i$**[$_{VP}$know[$_{NP}$the man[$_{CP}$**whom$_J$**[$_{IP}$mary[$_{VP}$ **t'$_J$**[$_{VP}$invited **t$_J$**]]**t$_i$**]]]]]]

BC حاجز BC حاجز

↑ ↑ ↵

.....النقلة–2..... النقلة–1 .....

.....

لن نتناول بالتحليل– ههنا – النقل الذي أصاب الفضلة الاستفهامية (***whom***$_J$) إذ لا جديد في هذا النقل بالنظر إلى ما فصلناه آنفا؛ أي أنه جاء منتظما وفق مسطرة الإلحاق بالمركب الفعلي والتي بسطنا القول بشأنها بما فيه الكفاية في تحليلنا للشواهد السابقة. أما النقل المشكل في (**592** –ب) فهو النقل الذي أصاب الملحق الاستفهامي (*when*$_i$) والذي جاء مخالفا لمقتضى قيد التحتية. فالفساد في هذا النقل راجع إلى العلة نفسها التي أفسدته في(**592** – أ) ومن هذه الجهة لا فرق بين البنيتين (**592**– أ– ب) من حيث "التحتية". لكن إذا كان ذلك كذلك فما هو أصل الاحساس الحدسي بأن اللحن في(**592**–ب) أشد حدة منه في(**592**– أ)؟

في هذه المرحلة من التحليل يتدخل مبدأ المقولات الفارغة. ينص هذا المبدأ كما هو معلوم على أن العناصر الأثرية يجب أن ينعقد لها حظ مخصوص من الانتظام المعمولي هو المعروف بالمعمولية المناسبة. اقترح نموذج الحواجز في سياق التعامل مع هذا الأمر نسقا خاصا لوسم العناصر الأثرية [65] نسقاً للوسم[66]باعتبار المعمولية وعدمها[$_\alpha\boldsymbol{\gamma}$/ **[**$_\alpha$=(+/-)]، تفحص في ضوئه العناصر الأثرية؛ فما كان منها موصولا بمصدر للإفضاء العاملي[67] (=العامل)، لا حاجز ولا مانع يقطع الإفضاء من أن يصل إليها كان حظه من هذا النسق " الوسم الموجب" **[+**$\boldsymbol{\gamma}$**]**وما كان خلاف ذلك كان حظه منه " الوسم السالب"**[-**$\boldsymbol{\gamma}$**]** وهذا الأخير متى ابتليت البنية به كان مظنة لفسادها. وفيما يلي نفحص الجملتين (**591** –أ– ب) محور تحليلنا السابق في ضوء موجبات هذا النسق ومقتضياته، والغاية المرجوة استقراء العلة التي من أجلها فاقت حدة اللحن في (**591**– ب) حدتها في (**591**– أ) على الرغم من أنهما على درجة واحدة بالنظر إلى ميزان التحتية.

الجامع بين الجملتين المذكورتين اتساع كل منها لسلسلتين من النوع المرؤوس بعنصر لا موضوع(Ā-Chain): إحداهما مرؤوسة بالملحق الاستفهامي **(when)** والأخرى مرؤوسة بالفضلة الاستفهامية **(whom)** ومعلوم أن بين الملحق والفضلة فرقا من جهة المستوى الذي يتلقى فيه أثر كل منهما حظه من الموسم العيني؛ فالفضلة الأثرية (بل آثار الموضوعات عموماً) توسم عينيا في البنية –س على حين لا توسم الملحقات الأثرية إلا في الصورة المنطقية. ووبناء عليه فإن البنية –س والصورة المنطقية المُحلّاتين بالوسم العيني، واللتين تناسبان الجملة (**591**– ب) ينبغي أن تكونا على النحو الآتي:

593– أ–

***[**$_{\mathbf{CP}}$ whom$_i$do[$_{\mathbf{IP}}$you[$_{\mathbf{VP}}$ t''$_i$[$_{\mathrm{VP}}$ know[$_{\mathbf{NP}}$the date[$_{\mathbf{CP}}$when$_j$[$_{\mathbf{IP}}$mary[$_{\mathrm{VP}}$ t'$_i$[$_{\mathbf{VP}}$invited t$_i$]t$_j$]]]]]]]]

[+$\boldsymbol{\gamma}$]

593– ب

***[**$_{\mathbf{CP}}$ whom$_i$do[$_{\mathbf{IP}}$you[$_{\mathbf{VP}}$[$_{\mathrm{VP}}$ know[$_{\mathbf{NP}}$the date[$_{\mathbf{CP}}$when$_j$[$_{\mathbf{IP}}$mary[$_{\mathbf{VP}}$invited t$_i$]t$_j$]]]]]]]]

[+$\boldsymbol{\gamma}$] [+$\boldsymbol{\gamma}$]

***[**$_{\mathbf{CP}}$ **whom$_i$**do[$_{\mathbf{IP}}$you[$_{\mathbf{VP}}$ **t''$_i$**[$_{\mathrm{VP}}$ know[$_{\mathbf{NP}}$ the date[$_{\mathbf{CP}}$**when$_j$**[$_{\mathbf{IP}}$mary[$_{\mathrm{VP}}$ أ–593

t'$_i$[$_{\mathbf{VP}}$invited **t$_i$**]**t$_j$**]]]]]]]]

$[+\gamma]$

593- ب *[$_{CP}$ **whom$_i$**do[$_{IP}$you[$_{VP}$[$_{VP}$ know[$_{NP}$the date[$_{CP}$**when$_j$**[$_{IP}$mary[$_{VP}$invited **t_i**]**t_j**]]]]]]]]

$[+\gamma]$ $[+\gamma]$

الفضلة الأثرية**t_i** في(593 –أ) تمت لها المعمولية المناسبة من طريق المعمولية المحورية للرأس الفعلي **(invite)**. وقد بوشرت دون غيرها من العناصر الأثرية الأخرى بالوسم العيني في البنية –س لأنها في « موقع –ض » أما الأخرى فينبغي ألا يكون لها شيء من ذلك لأنها ليست في مواقع من هذا الجنس.

الصورة المنطقية تمتاز كما رأينا سابقا بكونها المستوى التمثيلي الذي يعتور الحذفُ فيه كل عنصر يمثل بالنسبة إلى التأويل الدلالي للجملة، حشوا زائدا. وفي هذا الإطار حذفت في الصورة المنطقية **(593**– ب) الآثار الوسيطة المستحدثة في البينة – س على جهة الإلحاق والإسقاطات القصوى التي زيدت في**(593**– أ) للإشراف المباشر على المواقع الأثرية الملحقة. ولم يبق بعد إجراء هذا الحذف إلا عنصر أثري وحيد هو الواقع موقع الملحق من الإسقاط الفعلي الأسفل أي **(t_j)**وهذا العنصر من حيث كونه ملحقا خرج من البنية –س غفلا من الوسم العيني فوجب تحليته بما يناسبه من هذ الوسم في الصورة المنطقية، ولما كانت ممرات الإفضاء العاملي (=التفسيري) سائغة بينه وبين مفسره **($when_i$)** الواقع موقع المخصص من الإسقاط المصدري الأسفل إذ لا حاجز بينهما يمكن أن يقطع الإفضاء، فقد وجب أن يكون حظه من الوسم العيني في الصورة المنطقية إيجابا. وبناء عليه فإن الفساد في الجملة(591– أ) فساد من جهة مخالفة مبدأ التحتية فقط دون مبدأ المقولات الفارغة.

نعود الآن إلى الجملة (591– ب) لاستكشاف العلة التي من أجلها فاقت حدة اللحن في هذه الجملة حدتها في سابقتها. الجملة (591– ب) تناسبها التمثيلات الآتية المُحلّات بالوسوم العينية:

594– أ– البنية –س

*[$_{CP}$ $when_i$do[$_{IP}$you[$_{VP}$ t'_i[$_{VP}$ know[$_{NP}$the man[$_{CP}$$whom_j$[$_{IP}$Mary[$_{VP}$ t'_i[$_{VP}$invited t_j]] t_i]]]]]]]

BC $[+\gamma]$

594– ب – الصورة المنطقية

*[$_{CP}$ $when_i$do[$_{IP}$you[$_{VP}$ t''_i[$_{VP}$ know[$_{NP}$the man[$_{CP}$$whom_j$[$_{IP}$Mary[$_{VP}$ t'_i[$_{VP}$invited t_j]t_i]]]]]]]

BC $[+\gamma]$ **BC حاجز** **BC** $[+\gamma]$ $[+\gamma]$

العنصر الأثري(t_j)في**(594 – أ)** يصله العمل المناسب من الرأس الفعلي **(invite)**عن طريق معمولتيه المحورية له. فالبنية لا إشكال فيها من هذه الجهة، أما الملحق الأثري (t_i)فإن المستوى التمثيلي الذي يتم فيه تمحيص حظه من المعمولية هو «الصورة المنطقية» ولأجل ذلك يؤجل وسمه العيني إلى حين دخوله مضمار هذه البنية التمثيلية، ولما كان الأثر (t_i) أثرا لملحق لا لموضوع دل ذلك على أن معموليته المناسبة سبيلها المعمولية بالمفسر دون المعمولية المحورية

التي هي من شأن آثار الموضوعات. لكن ممرات الإفضاء العاملي ليست سائغة بينه وبين مفسره الأثر الوسيط الواقع موقع الملحق من المركب الفعلي الأعلى **(t'_i)**.فالمسافة بين العامل والمعمول مقطوعة ههنا بحاجزين اثنين هما (CP) و(NP)[68]أما الأثر الوسيط ذاته (t'_i) فقد جاء موافقاً لمقتضى مبدأ المقولات الفارغة إذ لا يفصله عن عامله (المفسر) ($when_i$) إلا الإسقاط الصُّرفي الأقصى الذي وإن كان مقولة مؤصدة فإنه لا حظ له في الحاجزية. وبناء عليه فإن العلة التي من أجلها فاقتحدة اللحن في **(591–ب)** حدته في **(591–أ)** هي أن هذه الأخيرة جاءها الفساد من جهة مخالفة مبدأ التحتية فقط (مجاوزة المنقول لحاجزين) أما الأخرى فالخلل فيها ناتج عن مخالفة مبدأ التحتية ومبدأ المقولات الفارغة في وقت واحد. الجملة **(591–ب)** إذن تمثل مظهرا من مظاهر«النحوية النسبية»[69] التي من معانيها أن حدة اللحن في التراكيب تتناسب طرداً وعكساً مع عدد المبادئ النحوية التي جاءت بنية هذه التراكيب مخالفة لمقتضاها وأن اللحون الناتجة عن مخالفة هذه المبادئ ليست على درجة واحدة من الحدة[70].

3–1–2–المثال الثاني: النقل من الملحق الجملي :

595–أ– which man did bill go to home to visit ?

595–ب–*where did bill go to Rome to work?

الجملة الأولي سليمة،أما الثانية ففاسدة في القراءة التي تكون فيها **(where)** استفهاما مرتبطا بالجملة الغائية[71] .

البنية – س التي تناسب الجملة **(595–أ)** يجب أن تكون على النحو الآتي:

596–

*[$_{CP}$ which man$_i$ did [$_{IP}$ Bill [$_{VP}$t'''$_i$[$_{VP}$ go to home[$_{CP}$ t''$_i$[$_{IP}$ PRO to[$_{VP}$t'$_i$ [$_{VP}$ visit t_i]]]]]]]]

BC BC[+γ]

4–النقلة ..... –النقلة..... .... –النقلة ..... –النقلة .....

....3 .....2 1

في هذه الصورة التمثيلية استنفدنا مسطرة الإلحاق بالمركب الفعلي إلى أقصى حدودها التي تحتملها:ففي المرحلة الأولى، المنقول لا يجاوز أي مقولة مؤصدة حاجز، وإلحاقه بالمركب الفعلي هو الذي يضمن له المنفذ المطلوب[72] [في إطار مراعاة مبدأ الرئاسية في اختراق المجالات نحو الموقع منتهى النقل– صـــس] وفي المرحلة الثانية، المنقول يجاوز الإسقاط الصُّرفي الأسفل الحائز على صفات المقولة المؤصدة والذي–على الرغم من ذلك–لا حظ له في الحاجزية بمفرده إلا أن يرثها من غيره كما هو معلوم؛ أما في المرحلة الثالثة فإن المنقول يجاوز الإسقاط المصدري **(CP)** المتحقق جملة غائية (مفعولاً لأجله)، والجمل الدالة على الغاية لما كانت ملحقات (أي ليست موضوعات) دل ذلك على أنها لا ترد مستهدفة بالوسم المعجمي وأنها من ثم حائزة على وصف المقولة المؤصدة وأنها لأجل ذلك كله تمثل بالنسبة إلى العناصر الأثرية الواقعة تحت إشرافها حاجزا يقطع عنها الإفضاء. وعليه، فإن المنقول في المرحلة الثالثة قد جاوز حاجزا والحاجز

المتجاوز هنا واحد ليس غير، أما المركب الفعلي فلم يجاوز المنقول منه إلا جزءه الأسفل،وأما الإسقاط الأقصى المتجاوز في المرحلة الرابعة **(IP)** فليس إلا مقولة مؤصدة لا حظ لها في الحاجزية كما هو معلوم.

النقل في البنية(595–أ) جاء إذن موافقاً لمقتضي قيد التحتية في كل المراحل ماعدا المرحلة الثالثة التي خالف فيها المنقول هذا القيد لكن مخالفة خفيفة؛ إذ لم يخترق إلا حاجزاً واحداً. البنية(595–أ) جاءت أيضا موافقة لمبدأ المقولات الفارغة من حيث أن العنصر الأثري الوحيد المفتقر إلى المعمولية المناسبة قد تم له ذلك، وذلك وقوعه في مجال العمل المحوري للرأس الفعلي (invite) أما العناصر الأثرية الوسيطة فاحتلالها لمواقع ملحقة (لا موضوعات = Ā- Positions) استوجب خروجها من البنية– س غفلا من الوسم العيني، وفي الصورة المنطقية تحيط بها مسطرة «احذف»، لأنها تمثل بالنسبة إلى تأويل الجملة حشواً زائداً. هذا عن الجملة السليمة (595–أ) ؛ أما الجملة الفاسدة (595–ب) فيناسبها أن تتخذ البنية – س (597–أ) والصورة المنطقية (597–ب):

* [$_{CP}$ where$_i$ did [$_{IP}$ Bill [$_{VP}$t'''$_i$[$_{VP}$ go to Rome[$_{CP}$ t''$_i$[$_{IP}$ PRO to[$_{VP}$t'$_i$ [$_{VP}$ workt$_i$]]]]]]] أ–597

BC BCBC

…….4–النقلة….. النقة…. النقلة– 1–النقلة……..

…..3 ……..2 ……..

* [$_{CP}$ where$_i$ did [$_{IP}$ Bill [$_{VP}$t'''$_i$[$_{VP}$ go to Rome[$_{CP}$ t''$_i$[$_{IP}$ PRO to[$_{VP}$t'$_i$ [$_{VP}$ workt$_i$]]]]]]] ب–597

BC BCBC

[+γ] [-γ][+γ] [+γ]

الصورة **(597–أ)** مطابقة في بنيتها للصورة (596) حيث إن النقل – صـــس تم فيها عبر أربعة أطوار وافقت كلها قيد التحتية ما عدا الطور الثالث الذي جاوز فيها المنقول حاجزا واحداً هو (CP)، ومخالفة من هذا النوع توصف في ميزان اللحون الناتجة عن عدم مراعاة قيد التحتية بكونها مخالفة خفيفة. بقي أن نشير إلى أن البنية – س (597–أ) لم تتسع لأي وسم عيني وذلك لأن الأثر فيها أثر لملحق وليس أثرًا لموضوع، ومعلوم أن آثار الملحقات توسم عينياً في الصورة المنطقية وليس في البنية – س لكن العناصر الأثرية في الصورة المنطقية ((597– ب) ثلاثة منها يصلها الإفضاء (العمل المناسب) ويبقى رابعهن لغواً لأنه جاء مقطوعا عن عامله بالحاجز المصدري (CP) الأسفل، فهذا الأخير ليس موسوما معجمياً وذلك مناط كاف للحاجزية ولقطع الإفضاء العاملي التفسيري من الوصول إلى العنصر الأثري

الواقع منه موقع المخصص. وبناء عليه فإن الجملة(595– ب) تتضمن – فضلا عن المخالفة الخفيفة لقيد التحتية المذكور آنفاً– مخالفة صريحة لمبدأ المقولات الفارغة.

هذا التحليل يمثل إذن إطارًا صالحا لتفسير الفرق في النحوية بين الجملتين (595– أ– ب): فهما يشتركان في مخالفة قيد التحتية مخالفة خفيفة، النقل فيهما يتم عبر أربع مراحل، في الثالثة منهن يجاوز المنقول حاجزاً واحداً، لكن الجملة (595– ب) اختلت البنية فيها من حيثية أخرى غير قيد التحتية، وهي مخالفة أحد المواقع الأثرية الوسيطة لمبدأ المقولات الفارغة.

3–1–3– النقل من الفاعل الجملي

الجملتان الآتيتان تشتركان في كون المنقول فيهما معاً قد استهدف بالنقل من داخل الجملة الفرعية الواقعة موقع الفاعل:

598–أ– *this is a book which reading would be fun

598–**ب**– **this is a pen which writing would be fun

إلا أن بينهما فرقا يكمن في أن اللحن في الثانية منهما (أي (598–ب) أشد حدة منه في (598–أ)، وذلك راجع إلى السبب نفسه المشروح آنفا؛ أي أن المنقول في (598– ب) فضلا عن مخالفته قيد التحتية كشأنه في (598–أ) لا يستطيع إيصال العمل التفسيري إلى أثره، فالمركب الاسمي في (**598**–أ) يجب أن يتخذ البنية – س (599–أ) والصورة المنطقية (599–ب) على التوالي:

599–أ *[$_{NP}$ a book[$_{CP}$which$_i$[$_{IP}$ [$_{NP}$PRO [$_{VP}$t'$_i$[$_{VP}$ reading t$_i$]]]would…

BCBC[+γ]

حاجز حاجز

599–ب **[$_{NP}$ a book[$_{CP}$which$_i$[$_{IP}$ [$_{NP}$PRO [$_{VP}$ reading t$_i$]]]would…

[+γ]

المكون الاستفهامي (which) مفعول (reading) انتقل في (599–أ) إلى موقع الملحق من المركب الفعلي اللامتصرف (أو المصدر"الجيروندييفي"[73]) أولاً ثم بعدئذ إلى الموقع [مخ، مص]. هذا وإن الافتراض الأساسي المعمول به في شأن اختبار المواقع الإلحاقية الوسيطة هو:

(أ) أن الإلحاق بالموضوعات ليس ممكنا.

(ب) وأن النقل – صس لا يجوز أن ينعقد على جهة الإلحاق بالإسقاط الصُّرفي (على الأقل في اللغات الطبيعية التي اتخذت في هذا التحليل مضمارا تمحيصيا)[74]

المنقول– صس جاوز إذن في (599–أ) إسقاطين أقصيين أحدهما حاجز بالأصالة وهو المركب الاسمي **(NP)** والآخر حاجزيته بالوراثة الإشرافية وهو المركب الصُّرفي: أما المركب الاسمي فمناط حاجزية كونه مقولة مؤصدة وحيازته لهذا الوصف لازم عن كونه ليس موضوعا معجميا؛ وذلك من حيث إنه يحمل دورا محوريا خارجيا، فهو من

هذه الجهة ليس مشمولا بمجال العمل المحوري للفعل؛ وأما المركب الصُّرفي فهو مقولة مؤصدة لا حظ لها في الحاجزية كما هو معلوم إلا أن إشرافها على المركب الاسمي السابق الحاجز تنعقد له بموجبه حاجزيةٌ بالوراثة.

غاية الأمر أن المنقول–صس خالف في (599–أ) قيد التحتية وذلك مجاوزتُه حاجزين اثنين، أما أثر المنقول فمعموليته المحورية للفعل (reading) تستوجب حيازته في البنية – س للوسم العيني الموجب [+ع]. وفي الصورة المنطقية، الأثر الوسيط يُستهدف بالحذف الجائز والأثر–صس الأصلي لا يتأثر بذلك لأن معموليته المناسبة سبيلها كما قلنا المعموليةُ المحورية وليس المعمولة التفسيرية. وبناءعليه فإن الفساد في الجملة في (598–أ) فساد من جهة قيد التحتية فقط دون مبدأ المولات الفارغة. هذا عن الجملة (598–أ) أما الجملة (598–ب) فيناسبها أن تتخذ البنية –س (**600**–أ) والصورة المنطقية (600–ب).

[$_{NP}$ a pen [$_{CP}$withwhich$_i$**[$_{IP}$[$_{NP}$**PRO** [$_{VP}$**t'**$_i$[$_{VP}$writing **t$_i$**]]] would… أ–600

BC

حاجز حاجز

[$_{NP}$ a pen [$_{CP}$withwhich$_i$**[$_{IP}$[$_{NP}$**PRO** [$_{VP}$**t'**$_i$[$_{VP}$writing **t$_i$**]]] would… –600

[-γ] [+γ] ب

الملحق المنقول–صس في (600–أ) يتم إلحاقه أولا بالمركب الفعلي اللامتصرف/ المصدر (الفعل الجيروندِيفي) ثم بعدئذ يجاوز المركب الاسمي والمركب الصُّرفي وهما حاجزان كما رأينا في التحليل السابق. النقل–صس في هذهالبنية جاء إذن مخالفا لقيد التحتية. أما مسطرة الوسم العينيفلم يتم تشغيلها في هذه البنية لأن آثار الملحقات لا تحيط بها هذه المسطرة الا في الصورة المنطقية. الأثر الوسيط في هذه الصورة في (600–ب) لا سبيل له إلى المعمولية بالمفسر؛ إذ إن الحواجز المذكورة قبل حين تقطع الإفضاء التفسيري الصادر عن الملحق المنقول قبل وصوله إليه. وهذا معناه أن البنية هنا تخالف مبدأ المقولات الفارغة فضلا عن مخالفتها قيد التحتية على النقل. وهذا يفسر لماذا فاقت حدة اللحن في الجملة (598–ب) حدتها في (598–أ).

3–1–4– النقل من الفضلة الجملية[75].

قدمنا فيما سلف مثالين اثنين لِما كان يعرف بالقيد على المجال الأصلي للمقولة[76]، هذا القيد كان يمنع النقل خارج الجملة الواقعة موقع الفاعل نحو (598) أو الواقع موقع الملحق[77] نحو (595)، وما يجمع بين المثالين هو أن المنقول فيهما معا يُستخلص من داخل مقولة لا حظ لها في الموضوعية المحورية المباشرة أي في المعمولية لرأس معجمي، وهذا الضرب من النقول يجاوز فيه المنقولبالضرورة مقولة مؤصدة وحاجزا. ومن جهة أخرى، العناصر الأثرية تأتي فيه مخالفة لمقتضى مبدأ المقولات الفارغة لأنها تكون– بسبب الحواجز التي تفصل بينها وبين مفسراتها مقطوعة عن مصادر الإفضاء، فيكون الفساد بذلك شديدا لأنه من جهتين مبدأ التحتيةو ومبدأ المقولات الفارغة (ECP)،وتكون وطأة اللحن أقل حدة إذا كان المستهدف بالنقل فضلة لأنه في هذه الحالة لا يمكن أن يكون الخلل إلا من جهة التحتيةأما من جهة مبدأ

المقولات الفارغة فلا، لأن الفضلة يتم لها ما تطلبه من المعمولية المناسبة بالأصالة ما دامت معمولة محوريا للفعل فلا تحتاج إلى المفسر ولا تكون معنية أصلا بالحواجز التي يمكن أن تكون فاصلة بينها وبين مفسرها.

بناءً على هذا يمكن أن نزعم أن النقل من المقولات الموسومة معجميا يتوقع أن يكون الخطب فيه أهون وأيسر منه في الأحوال التي يكون فيها المنقول جزءا من مقولة غير موسومة معجميا كالملحق أو الفاعل:

601–أ Which book would you recommend reading?

601–ب With which pen would you recommend writing?

الجملة الأولى (601–أ) يجب أن تتخذ البنية –س (602–أ) والصورة المنطقية (602–ب)

602–أ Which book$_i$ would [$_{IP}$ you [$_{VP}$t''$_i$ [$_{VP}$ recommend [$_{NP}$ PRO[$_{VP}$t'$_i$ [$_{VP}$reading t$_i$]]]]]]

BC [$^{+}\gamma$]

602–ب Which book$_i$ would [$_{IP}$ you [$_{VP}$t''$_i$ [$_{VP}$ recommend [$_{NP}$ PRO[$_{VP}$t'$_i$ [$_{VP}$reading t$_i$]]]]]]

[$^{+}\gamma$]

المنقول – صس في (602–أ) لا يجاوز أي حاجز خلافا لما هو عليه الحال في الأمثلة التي يستخرج فيها المنقول – صس من الجملة ذات المحمول الاسمي الواقعة موقع الفاعل[78] نحو (599–أ). إن المركب الاسمي الواقع صلة للرأس الفعلي (recommend) في (602–أ) موسوم معجميا بواسطة هذا الرأس ذاته وهو لأجل ذلك ليس مقولة مؤصدة بالنسبة إلى العناصر الواقعة تحت إشرافه، ثم إن العنصر الأثري الواقع موقع الفضلة من المحمول الفعلي المصدري (الجيروندييفي) (reading) معمول محوريا بفضل وقوعه ذلك الموقع؛ ولأجل ذلك كان حظه من الوسم العيني موجبا [+ع]،أما الآثار الوسيطة فمآلها في الصورة المنطقية الحذف. أما الجملة (601–ب) فإن التمثيلات التي تناسبها يجب أن تكون على النحو الآتي (البنية–س 603–أ و الصورة المنطقية 603–ب):

603–أ With which pen$_i$would[$_{IP}$ you[$_{VP}$t''$_i$[$_{VP}$ recommend[$_{NP}$PRO[$_{VP}$ t'$_i$ [$_{VP}$ writing t$_i$]]]]]]

BC

603–ب With which pen$_i$would[$_{IP}$ you[$_{VP}$t''$_i$[$_{VP}$ recommend[$_{NP}$PRO[$_{VP}$ t'$_i$ [$_{VP}$ writing t$_i$]]]]]]

[$^{+}\gamma$] [$^{+}\gamma$][$^{+}\gamma$]

الصورة المنطقية (603–ب) لا تتضمن أي إشكال إضافي بالنسبة إلى البنية–س (603–أ)؛إذ كل العناصر الأثرية قد تم لها ما تفتقر إليه من الانتظام المعمولي التفسيري، فلا إشكال إذن.

الجامع بين الجملتين (601–أ–ب) أن المنقول–صس فيهما معا جزءمن مقولة موسومة معجمية أي أنها ليست مقولة مؤصدة، والفرق بينهما يكمن في أن المنقول في الأولى واقع من المقولة غير المؤصدة موقع الفضلة، وفي الثانية واقع منها موقع الملحق.

غاية الأمر أن ما تقدم دليل قوي على أن النقل من المقولات الموسومة معجميا الخطب فيه أهون بكثير من النقل الذى يكون فيه المنقول جزءا من مقولة غير موسومة معجميا، ولنتدبّرْ بعدُ مثالا آخر، "المنقول – صس " فيه يخرج من "جزيرة – صس ":

which man do you wonder when to meet ?؟ أ–604

*with which pen do you wonder what to write? ب–604

"النقل–صس" في الجملة الأولى[79] يصيب المركب الاسمي الواقع موقع المفعول من "الجزيرة– صس" المحدثة بموجب انتقال الملحق الاستفهامي (when) إلى الموقع [مخ.مص]. وعليه فإن البنية – س التي تناسب هذه الجملة يجب أن تكون على النحو الآتي:

$[_{CP}Whichman_i do[_{IP}$ you$[_{VP}t''_i[_{VP}$ wonder $[_{CP}when_j$ $[_{IP}$ PRO to$[_{VP}t'_i$ $[_{VP}$ meet t_i] $t_j]]]]]]]$ أ–605

BC حاجز BC[+γ]

مخالفة قيد التحتية في هذه البنية مخالفة من النوع الخفيف إذ إن «المنقول– صس» جاوز حاجزاً بالوارثة الإشرافية هو المركب المصدري الداني الذي انعقدت له الحاجزية بموجب إشرافه على المقولة المؤصدة (IP). هذا من جهة أما مبدأ المقولات الفارغة فلا إشكال في هذه البنية من جهته؛ إذ إن الفضلة الأثرية (t_i) تحققت لها المعمولية المناسبة بفضل معموليتها المحورية للفعل، وفي الصورة المنطقية أثر الملحق (t_j) يصيب حظه من الوسم العيني إيجابا ([+ع](إذ لا حاجز يقطع عنه الإفضاء العاملي الذي يصله من مفسره، وأما الآثار الوسيطة التي يتخذها «المنقول– صس» الفضلة (which man) فتعالج بواسطة مسطرة الحذف التي يتم تشغيلها في الصورة المنطقية.

$[_{CP}Whichman_i do[_{IP}$ you$[_{VP}$ $[_{VP}$ wonder $[_{CP}when_j$ $[_{IP}$ PRO to$[_{VP}$ $[_{VP}$ meet t_i] $\mathbf{t_j}]]]]]]]$ ب–605

BC حاجز BC[+γ] [+γ]

أما الجملة (604 –ب) فقد فاقت حدةُ اللحن فيها حدتَها في سابقتها (604 –أ) على الرغم من أن مخالفة النقل فيها لقيد التحتية من النوع الخفيف تماما كما هو الشأن في هذه الأخيرة؛ وذلك بسببٍ من أنها لم تأت موافقة لمبدأ المقولات الفارغة في كل مواقعها الأثرية (أي أن أحد عناصرها الأثرية لا يصله العمل المناسب). وفيما يلي تفصيل ذلك من خلال البنية– س (606 –أ) والصورة المنطقية (606 –ب) :

[$_{CP}$ Withwhich pen^{j}do[$_{IP}$ you[$_{VP}$t''^{j}[$_{VP}$ wonder[$_{CP}$ what^{i}[$_{IP}$PRO to [$_{VP}$t'^{j} [$_{VP}$t^{i} [$_{VP}$ write t^{i}t^{j}]]]]]]] −606 أ

BC حاجز BC $[+\gamma]$

[$_{CP}$ Withwhich pen^{j}do[$_{IP}$ you[$_{VP}$t''^{j}[$_{VP}$ wonder[$_{CP}$ what^{i}[$_{IP}$PRO to [$_{VP}$t'^{j} [$_{VP}$ write t^{i}t^{j}]]]]]]] −606 ب

BC $[+\gamma]$حاجز BC $[-\gamma]$ $[+\gamma]$ $[+\gamma]$

في البنية–س (606–أ) نفترض بإيجاز[80]، أن كلا من المركب الاسمي " الفضلة – صس" (what) والمركب الحرفي "الملحق – صس" ((with which pen، يمر إلى موقعة النهائي عبر المواقع الإلحاقية الوسيطة (= المواقع الملحقة بالمركب الفعلي). هذا وإنأول موقع وسيط، الموقعَ الملحقَ بالمركب الفعلي الداني، قد اخترقه" المنقولان -صس " معا، الفضلة والملحق: ولئن كانت "الفضلة – صس"لم تجاوز في طريقهاإلى موقعها النهائي [مخ.مص] الداني أي حاجز فإن «الملحق – صس» على الخلافمن ذلك، قد جاوز الحاجز المصدري الأسفل. وبناء عليه فإنه من جهة مبدأ المقولات الفارغة يجب أن يقال إنأثر الفضلة قد تمهدت سبيله إلى المعمولية المناسبة وذلك باعتبار معموليته المحوريةللفعل(write)، أما أثر الملحق فحاجته من هذه الجهة يؤجل النظر فيها إلى مستوى الصورة المنطقية حيثيَستهدف الحذفُ الأثر الوسيط (t'_i) الذي تتخذه «الفضلة–صس» (what).إن أحد المواقع الأثرية الوسيطة في الصورة المنطقية (606–ب) وهو (t'_j) الملحق بالمركب الفعلي الأسفل، جاء مخالفا لمقتضى مبدأ المقولات الفارغة؛ إذ إنه مقطوعبواسطة الحاجز المصدري (CP)عن مفسره (= أي عن العنصر الأثري الوسيط (t'_j) الملحق بالمركب الفعلي الأعلى)، فبقي لأجل ذلك «لغوا» من الناحية العاملية لم يصله ما يفتقر إليه من الانتظام المعمولي، وهو الذي لا سبيل له إلى المعمولية المناسبة إلا المعمولية التفسيرية.

2-3-خلاصة:

بناء على ما تقدم نستخلص أن المجال الذى يخرج منه «المنقول – صس»[81]يحتمل أن يكون واقعا موقع الفضلة أو موقع الملحق، وفي كلتا الحالتين قد يكون ذلك المجال مجالا جزيريا أوغير جزيري، فهذه أربع مسائل والمنقول في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة إما فضلة وإما ملحق، فيتحصل حينئذ ثماني صور؛ فإذا كان المجال الذي يخرج منه المنقول فضلة غير جزيرية فإن النقل لا يكون مشكلا سواء كان المنقول فضلة أم ملحقا، وأما إذا كان المجال المذكور فضلة جزيرية فإن الأمر يكون فيه تفصيل؛ فإذا كان المنقول فضلة فإن البنية تكون مخالفة لقيد التحتية فقط، وإذا كان ملحقا فإن البنية عندئذ تكون مخالفة للأصل من جهتيْ التحتية ومبدأ المقولات الفارغة. وهذا التفصيل نفسه صالح لمعالجة

الأحوال التي يكون فيها «المنقول– صس» جزءا من مجال واقع موقع الملحق؛ فإذا كان هذا المنقول فضلة فإن البنية لا تكون مخالفة إلا لقيد التحتية، وأما إذا كان ملحقا فإنه ينضاف إلى هذه المخالفة مخالفة مبدأ المقولات الفارغة. هذا ومن الإشارات الأنماطية المفيدة التي ينبغي تضمينها هذه الخلاصة العامة أن اللغات الطبيعية تنقسم من حيث النموذج الذي تعتمده في تنظيم «النقل–صس» من الجهات التفصيلية التي استعرضناها فيما تقدم إلى ثلاثة أقسام: لغات لا تعتمد إلا النقل–صس التركيبي[82]، وأخرى لا توقع النقل –صس إلا في الصورة المنطقية[83]، وثالثة تجمع بين النمطين[84].

4– مسائل أخرى

«الفاعل –صس» هل يعتوره «النقل – صس» ؟ وهل يجوز «النقل – صس» من جملة واقعة فضلة لرأس اسمي؟

4-1– «الفاعل – صس» وافتراض«النقل الفارغ»[85].

يستخلص مما تقدم أن النقل من «الجزر – صس» يوقع البنية دائما في مخالفة قيد التحتية وأنه تنضاف إلى هذه المخالفةمخالفة من جهة مبدأ المقولات الفارغة إذا كان المستهدف بالنقل– صس فاعلا. وإذا كان ذلك كذلك فما هو التحليل الذي يناسب التراكيب الاستفهامية التي يحتل «اللفظ – صس» منها موقع الفاعل؟

من الإمكانيات التحليلية المتاحة في هذا الشأن أن يقال إن «اللفظ – صس» المذكور لا يعتوره النقل؛ أي أنه يلازم موضعه الأصلي :

607–أ $[_{CP}[_{IP}$who likes john]]

607– ب I wonder$[_{CP}[_{IP}$ who likes John]]

هذا التحليل إن صح وجب أن يلزم عنه القول بأن الاستفهام في هذا الضرب من التراكيب لا تُستحدث بموجبه « جزيرة– صس» وأن الموقع [مخ. مص] يبقى فيها شاغرا أي صالحا لاستقبال أي منقول يطلب التحيز فيه[86].

بناءعلى هذا الافتراض الجملة (608) الآتية :

608– What do you wonder who saw?

يجب أن تتخذ البنية –س (609) :

609– $[_{CP}$What$_i$ do $[_{IP}$ you wonder $[_{CP}$t'$_i[_{IP}$who$_j$ saw t$_i$]]]]

BCBC[$+_{\gamma}$]

« المكون –صس» الفاعل (who) طبيعته السورية تستوجب نقله في الصورة المنطقية إلى موقع يمكّنه من القيام بوظيفة العامل الرابط (*Operator*) الذى يرتبط به أثره (= المتغير[87]) على جهة الانتظام المعمولي التفسيري، وهذا الموقع لا يمكن أن يكون شيئا آخر غير [مخ . مص] الأسفل[88] لكن هذا «النقل –صس» لا يمكن أن ينعقد في مستوى

الصورة المنطقية إلا إذا تخيلنا أن أثر «الفضلة – صس»(t'_i)تحيط به مسطرة الحذف التي لا تشتغل كما هو معلوم إلا في هذا المستوى.

إن الجملة (608) فيها شُبهة من لحن، وهذه الشبهة لا يمكن تفسيرها في إطار الافتراض الذي انطلقنا منه (VMH)[89]إلا بأمر واحد وهو أن الموقع الذي ينتقل إليه اللفظ الاستفهامي الفاعل (who)في الصورة المنطقية «موقع مشتبه» لأنه في مستوى آخر يكون مشغولا بمنقول – صس آخر هو الفضلة (what)[90].

إن الافتراض المذكور[91] تكمن مزيته الأساسية في قدرته على تفسير التفاوت في حدة اللحن بين الجملتين الآتيتين:

610− أ This is a paper that we need someone who understands ?

610− ب * This is a paper that we need someone that can intimidate with

الجملة الأولى تناسبها البنية – س (611 –أ) والصورة المنطقية (611 –ب)[92].

611− أ a paper[$_{CP}$**O**$_i$ [$_{IP}$ we[$_{VP}$t''$_i$[$_{VP}$ need[$_{NP}$ someone [$_{CP}$t'$_i$ [$_{IP}$who$_j$ [$_{VP}$t$_i$[$_{VP}$ understands t$_i$]]]]]]]]]

BC BCBC

حاجز حاجز

611− ب a paper[$_{CP}$**O**$_i$ [$_{IP}$ we [$_{VP}$ need[$_{NP}$ someone [$_{CP}$who$_j$ [$_{IP}$t$_j$ [$_{VP}$ understands t$_i$]]]]]]]]]

الرابط الصفري(O_i) في البنية –س (611– أ) انتقل إلى موقعه النهائي (= موقع المخصص من الإسقاط المصدري الأعلى بإطلاق) وذلك عبرموقع وسيط هو موقع المخصص من الإسقاط المصدري الأسفل، وهو في ذلك قد اخترق حاجزين اثنين هما المركب المصدري (CP) والمركب الاسمي (NP) وهذا معناه أن النقل في هذه البنية جاء مخالفا لقيد التحتية، وفي الصورة المنطقية (611–ب) الفاعل الموصولي (who$_j$) ينتقل إلى موقع المخصص من الإسقاط المصدري الذى يعلوه مباشرة، وذلك بعد إعمال مسطرة الحذف التي تحيط بالأثر الوسيط (t'_i) والذى رأينا أنه يحتل من البنية – سنفس الموقع الذي يطلبه الفاعل الموصول في الصورة المنطقية. أما الجملة 610(–ب) فتتخذ البنية – س الآتية[93]:

612 a paper[$_{CP}$O$_i$ [$_{IP}$ we[$_{VP}$t''$_i$[$_{VP}$ need[$_{NP}$ someone[$_{CP}$O$_j$that[$_{IP}$we can [$_{VP}$t'$_i$[$_{VP}$ t'$_j$[$_{VP}$intimidate t$_j$with t$_i$]]]]]]]]]]

BCBCBC [+γ] [+γ]

حاجز حاجز

الرابط الصفري(O_j) في هذه البنية ينتقل إلى [مخ . مص] الأسفل وهو في ذلك يجاوز المركب الصرفي(IP) فقط، أما الرابط الصفري الآخر(O_i) فينتقل إلى [مخ . مص] الأعلى مجاوزا في ذلك حاجزين اثنين: المركب المصدري (CP) المقولة المؤصدة[94]التي ترث الحاجزية من المركب الصُّرفي الأسفل، والمركب الاسمي الذي يرث الحاجزية من طريق الإشراف، من المركب المصدري السابق .هذا وإن الرابط (O_i) لا سبيلله – في طريقه نحو موقعه النهائي– إلى التحيز في الموقع [مخ . مص] الأسفل باعتباره موقعا وسيطا؛ لأن هذا الموقع اشتغل برابط آخر هو (O_j). أما الصورة المنطقية التي يمكن اشتقاقها من (612) فلا تثير أي مشاكل إضافية: فآثار الموضوعات تدخل الصورة المنطقية موسومة عينيا (= حائزة على حظها من المعمولية) والآثار الوسيطة تعالج بواسطة مسطرة الحذف المعلومة. وهكذا يتبين أن الجملتين 610(– أ – ب) لا فرق بينهما من جهة درجة مخالفة التحتية في كل منهما. وهذا معناه أن الوسيلة الوحيدة التي تُمَكنُ من تفسير التفاوت بينهما في حدة اللحن هي افتراض أن «المكون – صس» الفاعل (who) لا يعتوره النقل في «البنية – س» (610 أ) كما يعتور غيره من «المكونات – صس».

2-4- الجملة الواقعة فضلة للرأس الاسمي :

الجملتان الآتيتان من أمثلة مخالفة قيد المركب الاسمي الموسع (= المعقد) .

?Which car did john announce a plan to steal tonight ? أ–613

*when did john announce a plan to steal Bill's car ? ب–613

الجملة الثانية لحنٌ في التأويل الذي تكون فيه (when) استفهاما منصبا على الجملة السفلى.

إن ما يميز هذه التراكيب عن سابقاتها هو أن «المنقول – صس» فيها يخرج من جملة واقعة موقع الفضلة من رأس اسمي[95]. ونريد في هذه الفقرة أن نتدبر شواهد هذا الباب في ضوء مقتضيات نموذج «الحواجز».

نقول – في هذا السياق– إن الجملة (613 – أ) يجب أن تتخذ البنية –س الآتية:

$[_{CP}Which car_i did [_{IP}$ john $[_{VP}$ t'''$_i$ $[_{VP}$ announce$[_{NP}$ a plan$[_{CP}$ t''$_i[_{IP}$ to$[_{VP}$ t'$_i$ $[_{VP}$ steal t_i tonight]]]]]]]]] 614

BC BC[+γ]

في هذا المثال الفضلة المصدرية(CP) موسومة معجميا بالرأس الاسمي، وهذا معناه أنها لا يناسبها أن تكون حاجزا، وكذلك المركب الاسمي لا يناسبه ذلك لأنه موسوم معجميا بالرأس الفعلي (announce) لكن الحدس اللغوي يقضي بأن الجملة بها شبهة تستدعي تأملا خاصا،من جهة أخرى نلفت الانتباه إلى أن الفرق بين الجملتين محور هذا التحليليكمنفي أن المنقول في إحداهما فضلة وفي الأخرى ملحق، وحدة اللحن في الأولى حيث المنقول فضلة أخف منه في

الثانية، كما هو بيِّنٌ من المقارنة بين (614) البنية – س التي تتخذها الجملة (613 – أ) وبين (615– أ) البنية – س التي تناسب الجملة (613– ب) :

615– أ *[$_{CP}$When$_i$did[$_{IP}$ john [$_{VP}$ ***t"$_i$*** [$_{VP}$ announce[$_{NP}$ a plan[$_{CP}$ ***t'$_i$*** [$_{IP}$ to [$_{VP}$ steal Bill's car***t$_i$***]]]]]]]]]

BC **BC**

« النقل– صس» هنا أيضا جاء مراعيا لقيد التحتية؛ إذ لم يجاوز أي حاجز، لكن الجملة مع ذلك فيها لحن فما مصدر هذا اللحن؟

إن النقل– حسب نموذج «الحواجز» – يجب أن يكون قد جاوز حاجزا في(615 –أ)، ويذهب تشومسكي[96]في هذه المسألة إلى أن هذا الحاجز لا يمكن أن يكون شيئا آخر غير الفضلة المصدرية (CP)التي اتخذها الرأس الاسمي (plan). من جهة أخرى الصورة المنطقية التي يمكن اشتقاقها من البنية – س (615 – أ) يجب أن تكون على النحو الآتي[97]:

615 – ب–

615– ب *[$_{CP}$When$_i$did[$_{IP}$ john [$_{VP}$ ***t"$_i$*** [$_{VP}$ announce[$_{NP}$ a plan[$_{CP}$ ***t'$_i$*** [$_{IP}$ to [$_{VP}$ steal Bill's car***t$_i$***]]]]]]]]]

[+***γ***] [-***γ***][+***γ***]

الأثر الأسفل بإطلاق يصله العمل المناسب من مفسره القريب الأثر الوسيط الأعلى(***t'$_i$***) الذى يحتل موقع [مخ . مص] الأسفل، أما الأثر الوسيط الأعلى (***t"$_i$***) فيصله الإفضاء التفسيري المناسب من «المنقول – صس»(when). بقي أن ننظر بعد في حظ الأثر الوسيط الأسفل (***t'$_i$***) من الوسم العيني:

616 –

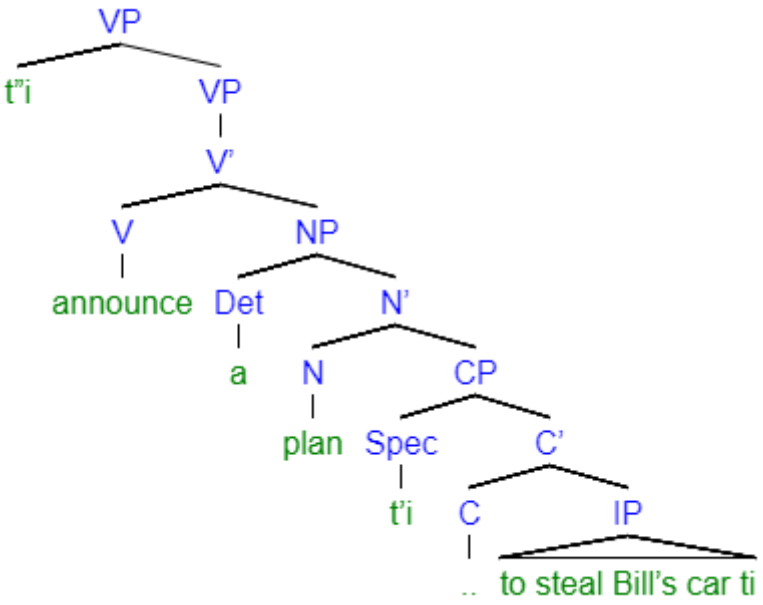

الأثر الوسيط الاسفل (t'_i)يفتقر إلى المعمولية بالمفسر (الأثر الوسيط الأعلى بإطلاق (t''_i)) وهذايستوجب أن يكون هذا الأخير متحكما – ك في الأول. وهو كذلك، إلا أن العمل التفسيري ههنا لا يصل إلى (t'_i) وذلك بسببقيد العامل الأقرب. فالفضلة المصدرية (CP) موسومة معجميا بالرأس الاسمى (plan) وهذا يلزم عنه أن هذه الفضلة المصدرية ليست مقولة مؤصدة ولا حاجزا وأن الرأس المذكور لا يمتنع إفضاؤه من الوصول إلى شيء مما يقع تحت إشراف هذه المقولة وأن العنصر الأثري الوسيط (t'_i) الواقع موقع المخصص من الإسقاط المصدري فضلة الرأس الاسمي، مادام يطلب عاملا فإن الرأس الاسمي يمثل بالنسبة إلى العنصر الأثري المذكور عاملا محتملا وممكنا؛ فمن هذه الحثيثة يجب أن يقال إن الأثر الوسيط الأعلى (t''_i)يمتنع عمله التفسيري من الوصول إلى الأثر الوسيط الأدنى (t'_i)الطالب للانتظام المعمولي وذلك بموجب بنيوي وهو قيد العامل الأقرب، لكن الرأس الاسمي وإن كان عاملا ممكنا بالنسبة إلى الأثر (t'_i) إلا أنه ليس عاملا مناسبا؛ إذ إن الرأس المذكور لا يمكن أن يعمل في هذا الأثر إلا بالتفسير[98] والتفسير شرطه الشركة الإحالية ولا شِركة بينهما؛ولأجل ذلك جاء حظ الأثر (t'_i) من الوسم العيني سالبا (= [-ع]) إشارة إلى أنه لم ينعقد له ما يفتقر إليه من الانتظام المعمولي المناسب، وبناء عليه، وبصرف النظر عن حظ الإسقاط المصدري الأقصى من الحاجزية بالنسبة إلى النقل ولقيد التحتية على النقل، فإن العنصر الأثري (t'_i)جاء في (616) مخالفا لمبدأ المقولات الفارغة[99].

الخلاصة

أ- الرأس الاسمي في التراكيب التي يتخذ فيها هذا الرأس الجملة فضلة له، يعمل في المركب المصدري (CP)، ويقوم من هذه الحيثية بالذات بدور الحاجز الذي يقطع الإفضاء التفسيري الأجنبي من أن يصل إلى شيء مما يدخل تحت هذا المركب.

ب-هذا يلزم منه استخلاص هام، وهوأن **النقل لا يجوز بأي وجه أن يستهدف ملحقا ينتمي إلى جملة تقع موقع الفضلة من رأس اسمي**[100].

5-السلاسل – ض والحواجز:

ما تقدم كان نظرا في التطبيقات التي يحتملها نموذج «الحواجز» على أمثلة «النقل – صس» أي السلاسل التي يحتل موقعَ الرأس منها عناصر ليست «موضوعات» (Ā-Chain). وهذه الفقرة نريدها نظرا في إمكان توسيع هذا التطبيق ليشمل «السلاسل – ض» أي الأمثلة المندرجة تحت باب نقل – م س. سنرى في هذا السياق أن التحليل السابق تواجهه صعوبات جمة فيما يتعلق بتراكيب «الصعود» والبناء لغير الفاعل.هذا ونكتفي في هذه الفقرة بتحديد مختصر لجملة من هذه الصعوبات مقرونة بالحلول التي تناسبها في ضوء نموذج «الحواجز» على أن تراجع التفاصيل في أسانيد هذه المسألة[101].

التراكيب الآتية من أمثلة نقل المركب الاسمي:

617-أ John will be invited

617- John is believed to have

ب left

617- John seems to have left

ج

المركب الاسمي (John) يحتل موقع الفاعل من هذه التراكيب بالاشتقاق وليس بالأصالة وعليه فإن البنية – س التي تناسب هذه التراكيب يجب أن تكون على النحو الآتي:

618-أ ***t**i*]]John*i* will [VP be invited[IP

618-ب]]]John*ipres* [VP be believed [IP***t**i* to have left[IP

618-ج]]]John*ipres*[VP seem[IP***t**i* to have left[IP

إن المركب الاسمي (John) موقعه الأصلي من التركيب المبني لغير الفاعل (617– أ) هو موقع المفعول من الرأس الفعلي (invited) والظاهر أنه في انتقاله إلى موقع الفاعل قد جاوز الإسقاط الأقصى الفعلي (VP) وهذا الأخير مقولة مؤصدة وحاجز. وبناء عليه يجب أن يقال إن نقل م س في (618 – أ) قد جاء مخالفا لقيد التحتية[102] وأن هذه المخالفة من الصنف الخفيف؛ إلا أن هذه النتيجة ليست متوقعة وليس لها ما يصدقها في لفظ الجملة. أما في حالة التراكيب الصعودية نحو(617– ج) فإن الخطب يزداد عسرا؛ ففي البنية – س (618– ج) انتقل المركب الاسمي (John) من موقع الفاعل من المجال الصُّرفي الفرعي إلى موقع الفاعل من المجال الصُّرفي الرئيس، وهو في هذا الانتقال قد جاوز إسقاطين أقصيين اثنين هما المركب الصُّرفي المقولة المؤصدة التي لا حظ لها في الحاجزية بمفردها والمركب الفعلي المقولة المؤصدة. وهذا معناه أن مخالفة قيد التحتية في(618 – ج) من النوع الخفيف شأنها، في ذلك شأن (618 –أ)؛إلا أن(618 – ج) قد فارقت (618 – أ) في أن أثر المنقول يواجه فيها مشاكل من جهة مبدأ المقولات الفارغة؛ فهو لا سبيل له إلى مراعاة هذا المبدأ إلا المعمولية بالمفسِّر، والمفسر الممكن والوحيد بالنسبة إليه هو (john) المفصول عنه بحاجز هو المركب الفعلي إلا أن هذا المفسر ينقطع إفضاؤه التفسيري قبل أن يصل إلى هدفه (= الأثر الواقع من المركب الصُّرفي الفرعي موقع الفاعل وذلك بموجب قيد العامل الأقرب، الذى تَؤول بمقتضاه الأولوية في العمل –أي في الكينونة أصلا ارتباطيا بالنسبة إلى الأثر– إلى الرأس الفعلي(seem) لأنه أقرب إلى المعمول الأثري من المفسر (=john) إليه. غاية الأمر أن الرأس الفعلي المذكور يمنع وصول العمل التفسيري من (john) إلى أثره (***t**i*). وهذا إن دل على شيء فهو أنالبنية – س (618– ب) يجب أن تكون مخالفة لمبدأ المقولات الفارغة فضلا عن مخالفة النقل فيها لقيد التحتية، إلا أن هذه النتيجة أيضا ليست متوقعة وليس في لفظ الجملة ما يصدقها. هذا وقد يتبادر إلى الذهن إمكان التوظيف مسطرة الإلحاق بالمركب الفعلي لمعالجة هذه الأحوال على شاكلة صنيعنا بأمثلة النقل – صس إلا أن هذه التوظيف يمتنع في حق «السلاسل – ض»، ونبين فيما يلي هذا الامتناع من خلال تطبيق المسطرة المذكورة على البنية – س (618– أ):

[$_{IP}$john$_i$ will [$_{VP}$***t'$_i$*** [$_{VP}$ be invited ***t$_i$***]]] −619

الأثر الأسفل (***t$_i$***) في (619) مربوط بواسطة الأثر الوسيط (***t'$_i$***) الذي يحتل موقعا – ض خط (الموقع الملحق بالمركب الفعلي). وهذا يلزم منه أن الأثر(***t$_i$***) مربوط «ربطا – ض خط» وأنه لأجل ذلك يجب أن يعتبر من باب «الأثر – صس» وليس من باب « أثر – م س » وأن حظه من التكوين السماتي يجب أن يكون [– عائد، –مضمر] وأنه لأجل ذلك كله يجب أن يكون منضبطا من الناحية الربطية بالمبدأ الثالث الذي يستوجب أن يكون حرا داخل مقولته العاملية وخارجها. ولكن الأثر(***t$_i$***) جاء في (619) مخالفا لذلك كله؛ فهو مربوط ربطا – ض بواسطة المركب الاسمي (john) .إن الشكل الهرمي/الرئاسي الذي اتخذه النقل إذن في (619) ليس شكلا مناسبا[103]؛ إذ خرج المنقول من موقع -ض إلى موقع – ض خط ثم إلى موقع – ض[104]. لقد اقترح نموذج «الحواجز»[105]حلا ممكنا لهذا الإشكال خلاصته افتراض أن الرأس الصرفي يباشر المركب الفعلي بالوسم المحوري وأنه يعمل فيه محوريا؛ وتكمن وجاهة هذا الافتراض في اعتبارين اثنين: أولهما الطبيعة الانتقائية للرؤوس، فالصرفة رأس وظيفي والرؤوس الوظيفية شأنها في انتقاء ما يقع في حيزها كشأن الرؤوس المعجمية، أي أنها تختار ما يقع فضلة لها بناء على قيود انتقائية صارمة، والثاني التكوين المقولي للرؤوس الصرفية ؛ فالزمن والتطابق – القلبِ النابضِ لهذا التكوين المقولي– بينهما وبين المركب الفعلي رابطة عضوية تسوغ القيود الانتقائية المذكورة؛ إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن الصرفة تباشر المركب الفعلي بالوسم المعجمي[106]، لأن الصرفةليست مقولة معجمية بل هي – من حيث تكوينها المقولي – زمرة من السمات التركيبية. من جهة أخرى نشير إلى أن من مميزات المركب الصُّرفي التطابق بين مخصصهورأسه، أي أن المركب الاسمي الفاعل يطابق الصرفة في سمات الشخص والعدد. ولعل من الصواب أن يقال هنا أيضا إن دائرة هذا التطابق تتسع لتحيط برأس المركب الفعلي. فالصرفة شأنها أن تكون مطابقة للفعل الواقع موقع الرأس من الإسقاط الفعلي الذي تنتقيه هي فضلة لها. ثم قبل ذلك وبعد، الفعل في آخر المطاف هو الذي يتصرف باعتبار الزمن. إن هذا التطابق بين الرأس الفعلي والرأس الصُّرفي[107]يتم التمثيل له بواسطة الوسم القريني المشترك وذلك على النحو الآتي:

John $_i$ [$_{I'infl}$***^{i}***[$_{VP}$ works ***$_i$***]]] 620

وفي «البنيات الصعودية» أيضا نحو (618 – ج) الأمر يؤول إلى الوسم الإحالي المشترك على النحو الآتي، حيث المركب الاسمي الفاعل يطابق الصرفة والصرفة تطابق الرأس الفعلي :

john$_i^{infl}_i$seem$_i$ [$_{IP}$***t$_i$*** to have left] – 621

إن هذا الوسم الإحالي المشترك يحل على الأقل مشاكل البنية مع مبدأ المقولات الفارغة حيث إن العنصر الأثري يشاطر الرأس الفعلي الذي يعمل فيه، نفس القرينة الإحالية. إن معمولية الأثر هاته يمكن تصنيفها باعتبارها من باب المعمولية بالمفسر ما دام العامل الفعلي يشاركه نفس القرينة.

إن توسيع مسطرة الوسم القريني المشترك على هذا النحو؛ أي افتراض أن العناصر الثلاثة الفاعل والصرفة والرأس الفعلي تتقاسم نفس القرينة الإحالية به، استطاع هذا التحليل حل المشاكل التي اعترضت نموذج الحواجز في معالجته لتراكيب (نقل م س) . وأمُّ هذه المشاكل هي كيف يصل العمل إلى العنصر الأثري في نحو (621)؟ حيث جاء هذا العنصر مفصولاً عن مفسره الذي يمثل بالنسبة إليه الأصل الانتظامي المناسب بحاجز يقطع الإفضاء قبل بلوغ هدفه، ووجه الإشكال يكمن في أن الجملة قد سلمت من اللحن على الرغم من أن العنصر الأثري قد بقي فيها لغواً لا يصل إليه العامل. وهذا يمثل تهديداً ومعضلة كبرى بالنسبة إلى مبدأ المقولات الفارغة (مبدأ وصول العمل في شكله المتصل بالمقولة الأثري). إن مجابهة هذا التهديد استوجبت توسيع مسطرة الوسم القريني المشترك لتشمل بالإضافة إلى المفسر وأثره الصرفة والفعلَ رأس الإسقاط الفعلي الأقصى الذي تنتقيه الصرفة فضلة لها. والواقع أن إضافة الرأس الفعلي والرأس الصُّرفي إلى دائرة الوسم القريني المذكور، الغاية منه ضمان ممر يصل عبره الإفضاء (= العمل التفسيري) من المفسر إلى أثره على انقطاع المسافة بينهما بواسطة الإسقاط الفعلي الأقصى : فالفعل يطابق الصرفة والصرفة تطابق الفاعل، والنتيجة التي تلزم من ذلك هي أن الفعل يطابق الفاعل وأن الفعل يناسبه أن يكون موسوماً بنفس قرينة الفاعل إشارة إلى معنى التطابق المذكور . وكأني بالتحليل التوليدي ههنا يعتبر الفعل والصرفة وسائط في الهرم العاملي يمر عبرها الإفضاء من المفسر إلى الأثر. إن هذ الكلام ليس صريحاً في التحليل التوليدي إلا أنه لازم له، فالفعل مسوغ عمله في الأثر مطابقته للمفسر (= الفاعل) المطابقة التي يُنْبِئُ عنها حملُه لنفس القرينة. فإذا تذكرنا أن الفاعل (john) شرط وصول عمله إلى أثره مشاركته في نفس القرينة تبين أن عامل الأثر على الحقيقة في البنية (621) هو الفاعل (john) أما الصرفة والفعل فوسائط في الهرم الإفضائي تضمن للعمل ممراً مناسباً ينسلك عبر شعابه.

هذا وقبل أن نختم هذا المقال نشير إلى أمرين أخيرين:

- **أولهما**أن الشكل الذي اتخذه الإفضاء التفسيري في هذا الباب من أبواب النحو التوليدي شكل هرمي/ رئاسي صريح يعتمد على الوسائط باعتبارها ممرات تضمن وصول العمل، وأن هذا الشكل يذكّر بنظائر له في النظرية النحوية العربية القديمة بعضها صريح وبعضها يحتاج إلى تأويل وتخريج، وبحسبنا هنا الإشارة إلى أن مسألة توسيع مسطرة الوسم القريني المشترك لتشمل الفعل والصرفة بالإضافة إلى الفاعل/المبتدأ (المسند إليه قبل الفعل) وأثره تذكر بمفهوم الإسناد في النحو العربي والذي من أوجهه المشهورة في هذا النحو القول بوجوب تحمل الفعل المخبر به لضمير يعود إلى المبتدأ تكون وظيفته ربط هذا الأخير . فهذا القول يرادفه في النحو التوليدي القول بأن الفعل يشارك المنقول في (621) نفس قرينته الإحالية.
- **الثاني**، أن التحليل الذي استعرضنا جملة من عناصره الأساسية في هذه الفقرة الأخيرةليس إلا موجزا مختصرا أشد ما يكون الاختصار للتوجه التحليلي الذي انشغل بفكرة توسيع نموذج «الحواجز» ليكون صالحا لمعالجة (السلاسل – ض » « A-chains) كصلاحيته لمعالجة التعقيدات المرتبطة (بالسلاسل – ض خط «Ā -chains»)، وأن هذه المقاربة خضعت لجملة من الإضافات والتعديلات المتفاوتة في حجمها وأهميتها وأننا حرصنا في هذا المقال على تقديم نظرية

الحواجز العاملية التوليديةللقارئ العربي في صورتها الأصلية البكر، قبل، التعديلات التي طرأت على النموذج لاحقا،لاسيما ما اتسعت له في هذا الخصوص الأسانيد والأصول التوليدية الثلاثة الآتية:

- Chomsky, N. (1991a) Some notes on economy of derivation and representation.
- Chomsky, N. &Lasnik, H. (1993). The Theory of Principles and Parameters
- Chomsky, N. (1992) A minimalist program for linguistic theory

Abstract

The theory of factor barriers in the generative compositional model

A reading of aspects of its descriptive and explanatory adequacy

By Rashid Bouziane

The distance separating the moving elements from their original positions varies in length and shortness depending on the type of sentences, the form the government hierarchy configuration takes, and how the joints of this hierarchy are distributed. The factors of diversity in all these generally depend on on:1. The nature of the domain from which constituent moved: is it an « Island domain» (islands do not allow movement to occur) or not? 2. the position of this domain: is it a primary or subordinate domain? And if it is a subordinate domain, is it a complement, adjunct, or subject?.3. and on the original position of the moving element itself: is it complement, adjunct, or subject? In each of these scenarios, the structure of the government configuration is set following the characteristics of each of these forms, resulting in variations in the Barrierhood proportion of its joints (i.e., the joints of the government configuration) depending on the structure complexity.

The "Barriers" model was one of the essential syntactic models produced by generative linguistics before the Minimalist Program area. Its questions and problems played a significant role in the critical reviews that led to the emergence of this program. This analytical model, in my opinion, is a robust theoretical framework for any syntactic approach that seeks to explain why «Government» reaches its targets (Traces in particular) in some configurations but not in others. One of the main advantages of this model is that it also sheds more light on the fact that the choices of the different natural languages in this regard reproduce the same universal principles and laws, despite apparent differences.

Key words: Barriers- Empty Category Principle- subjacency condition- Traces- Binding Theory

الهوامش

[1] تحديدا المراجعات التي تبلورت في أعمال تشومسكي الأربعة الآتية:

- Chomsky, N. 2013. Problems of Projection.
- Chomsky, N. 2015. Problems of projection: Extensions.
- Chomsky, N. (2019). Some Puzzling Foundational Issues.
- Chomsky, N. (2022). Minimalism: Where Are We Now, and Where Can We Hope to Go.

[2]

«It’s a useful attitude to cultivate, along with other lessons from the genius of this remarkable century .One such lesson is that thinking hard about very simple properties of nature can be a highly productive feature of inquiry.» [**Chomsky 2022**]

[3]مصطلح خوارزميات النظم أو الضم أو الإصهار أو المرج «Merge Algorithm\MA» نشأ ابتداء في حقل علوم الحاسب وقد تم توظيفه في النموذج التركيبي التوليدي توظيفا منسجما تمام الانسجام مع توظيفاته الحاسوبية وهذا نموذج مصغر لبنية هذه الخوارزمية للمقارنة بينها وبين التوليدية :

```
algorithm merge(A, B) is
inputs A, B : list
returns list

   C := new empty list
while A is not empty and B is not empty do
if head(A) ≤ head(B) then
        append head(A) to C
        drop the head of A
else
        append head(B) to C
        drop the head of B

// By now, either A or B is empty. It remains to empty the other input list.
while A is not empty do
      append head(A) to C
      drop the head of A
while B is not empty do
      append head(B) to C
      drop the head of B

return C
```

[4] عبارة "فضاء العمل" (WorkSplace= WS) أو مضماره بالمعنى الذي أشرت إليه ههنا، عبارة اصطلاحية حديثة نسبيا في اللسانيات التوليدية، استعملها تشومسكي استعمالا عرضيا محدودا جدا في مقاله الشهير «Problems of projection» (2013) (المقال الجدلي الذي أثار الكثير من النقاش لأن الطريقة التي أعاد بها طرح مجموعة من الأسئلة الأولية الكلاسيكية التي تنتمي إلى مربعات النشأة والتكوين في تاريخ النظرية التوليدية تعطي انطباعا قويا بأن النموذج التوليدي مقبل على رسم منعطف جديد في مسيرته، وأن مقاربة البنية التركيبية للغات الطبيعية ينبغي أن تستأنف عهدا جديدا)، لكن العبارة المذكورة اتخذت سمتها الرسمي في منظومة الاصطلاحات التوليدية ذات المدلول التقني الدقيق في أعمال تشومسكي اللاحقة لاسيما :

1. Chomsky, Noam. 2015. Problems of projection: Extensions.
2. Chomsky, N. (2019). Some Puzzling Foundational Issues: The Reading Program.
3. Chomsky, N. (2020). UCLA lectures
4. Chomsky, N. (2021a) Genuine Explanations
5. Chomsky, N. (2021b). *Minimalism: Where Are We Now, and Where Can We Hope to Go*.

[5]تغتنم فرصة هذه الإشارة إلى المجال التداولي المعرفي الذي تنتمي إليه النظرية النحوية العربية الكلاسيكية، للتنويه إلى أن مفهوم «الحاجز العاملي» يحظى بمكانة مركزية في هذه النظرية، ويمكن تصنيف حضوره في هذا السياق إلى أقسام نذكر منها الحضور الصريح ومن أشهر أمثلته قضية الأدوات الصدور في مسائل «الاشتغال» والتي تمنع ما بعدها من العمل في ما قبلها، وهناك حضور لهذا المفهوم بعناوين أخرى غير صريحة وتحتاج إلى مقدار معتبر من التدبر المستصحب للقواعد الأصولية ذات الصلة، وفي مقدمتها القاعدة التي تقضي بأن المعمول لا يجوز أن يقع إلا حيث يقع العامل، أي حيث يمكن أن يصله عمل العامل، وهناك حضور من نمط آخر وذلك في جملة من الأسئلة النحوية التي بقيت عالقة لم يأبه بها أحد كالسؤال عن العلة المانعة من نقل اسم الاستفهام إلى صدر الجملة المركبة في نحو (يسألونك ماذا ينفقون) و (يسألونك ماذا أحل لهم) و (يسألونك عن الساعة أيان مرساها) و(سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة)، ولماذا لا يجوز التصرف في (ماذا) و (أيان) و(كم) بمزيد من التقديم في نحو (* ماذا$_i$ يسألونك t_iينفقون) و (*ماذا$_i$ يسألونك t_i أحل لهم) و (أيان$_i$يسألونك عن الساعة t_iمرساها) و ([أيان مرساها]$_i$يسألونك عن الساعةt_i) ([كم من آية بينة آتيناهم]$_i$ سل بن إسرائيل t_i)ونحو ذلك من البنيات التي يمكن مقاربتها في إطار نظرية الحواجز التوليدية وفق شروط وصفية ومعايير تمثيلية قوية يمكن أن تفضي إلى ربط هذه البنيات بمبادئ تفسيرية كلية تسهل إلحاقها بنظائرها في مختلف اللغات الطبيعية .

[6]Chomsky, N.(1986) Barriers (Linguistic Inquiry Monograph 13). Cambridge, Mass. & London: MIT Press

[7]إن قيام " نموذج الحواجز" على مبدأ وصول العمل وعلى تأويل هذا " الوصول" بكونه شكلًا هرميًا قائما على الوسائط يضمن للإفضاء إطارًا هرميا رئاسيا صريحًا، نعده موقعًا من مواقع الترادف الأساسية بين العاملية التوليدية والعاملية العربية القديمة. خصوصًا إذا تذكرنا أن المبدأ المذكور يحتمل في هذه الأخيرة تأويلات متعددة، أغناها على الإطلاق، التأويل الرئاسي الهرمي كما هو مفصل في القسمين الثاني والثالث من كتابي " الموازنة بين سيبويه وتشومسكي". وأنوه ههنا على سبيل التذكير فقط إلى أن المسائل التي استهدفتها بالتعليق المفصل في هذين القسمين في ضوء ما وصفته في هذا الكتاب بكونه ترادفا بين السيبويهية والتوليدية المشار إليه آنفًا ما يلي:شروط إمكان توجه العامل والأعذار المانعة من توجهه في مسائل العطف؛ الانقطاع والاتصال في المجالات العاملية؛ مسألة القرب والبعد اللذين يفترضان وجود طرق مختلفة بين المعمول ومصادر الإفضاء؛ مسألة الوسائط التي تمثل بالنسبة إلى الإفضاء القنطرة التي عبرها يصل إلى المعمول.

[8]هذا التقسيممبني في نحو العاملية والربط على التمييز في الانتظام المعمولي، بين نوعين اثنين وذلك بحسب حظ المفتقر إلى هذا الانتظام من حيث التحقق في اللفظ وعدمه، فالوسم الإعرابي للمعمولات الظاهرة، والعمل المناسب (الإفضائي المحوري/ الإفضاء التفسيري) للمعمولات الأثرية، كما أنه يشمل بالإضافة إلى الأصناف المعمولية الأصناف العاملية أيضا. أي أن العوامل هي أيضا منها الظاهر ومنها المقدر (من أمثلة هذا الأخير العامل المنطقي/ الرابط الصفريZero Operator الذي استعرضنا جملة مختصرة من خصائصه في الفقرة 4–1 من هذا المقال، للتوسع في هذه المسألة انظر الفصل الثالث من القسم الثالث من كتابنا " الموازنة بين سيبويه وتشومسكي"). هذا التمييز الذي انجر إليه النحاة التوليديون انفتح به لنا في إطار مقتضيات برنامجنا في قراءة قضايا العاملية التوليدية وتأويل مباحثها، باب واسع من الموازنة والمرادفة بين هذه المباحث وتلك القضايا وبين نظائر لها في النظرية النحوية العربية القديمة.

[9] انظر الحاشية (28) أدناه (للتوسع في خصائص هذه المقولة انظر مطلع الباب الأول من القسم الثالث من كتابنا «الموازنة بين تشومسكي وسيبويه...»

[10]م س المتحقق في اللفظ

المقولة الأثرية بصنفيها[11]

[12]الإفضاء التفسيري.

[13]سواء في البنية – س حيث يكون الأثر من باب " المقولة الأثرية–1" أو من باب " المقولة الأثرية – 2" أم في الصورة المنطقية حيث الأثر من باب " المقولة الأثرية –3 " (= المتغير)

[14]من أوضح الأمثلة على هذه الشروط ما استُعرضت تفاصيله في فقرة الإلحاق بالمركب الفعلي (الفقرة 2-1-2)، هذا الإلحاق يضمن في أحوال كثيرة «مواقع وسيطة» بدونها لا يمكن ضمان وصول الإفضاء التفسيري إلى العناصر الأثرية ولا إمكان وصول المنقول إلى موقعه النهائي دون الوقوع في مخالفة قيد التحتية على النقل.

[15] قراءة عاملية بالمعنى السيبويهي الكلاسيكي للعبارة

Bounding nodes[16]

[17]

Defective[18]

Bounding node[19]

[20]إن الربط بين فكرتي " الحاجز النقلي" و " الحاجز العاملي" توجهه في هذا التحليل مبادئ مقدمة " التوحيد" التي خصصت لها من كتابي " الموازنة بين تشومسكي وسيبويه" مساحة معتبرة استأثرت بمبحثين كاملين من مباحث هذا الكتاب وهما المبحثان الأول والثاني.وكأني بالنحوي التوليدي يريد أن يقول ههنا إن وحدة التناول الوصفي والتفسيري والتمثيلي تفرض أن يكون التساؤل واحدًا في كل مستويات الدراسة والتحليل ثم لا يجب بعد ذلك أن يكون الجواب على صفة واحدة، لكن الجواب في مسائل الانتظام الرتبي وفي مسائل الانتظام الإعرابي يجب أن تجمعهما بعض الخيوط. إن هذا المنحى في التحليل يقوم على توظيف مسطرة في التناول النحوي تعتمد في المقام الأول على استقراء مكونات " الوحدة " وعوامل التجانس في الأشياء التي تتقدم للناظر باعتبارها أبعادًا لا رابط بينها ومستوياتٍبعضها مستقل عن بعض.

[21]Chomsky, N.(1986) Barriers (Linguistic Inquiry Monograph 13). Cambridge, Mass. & London: MIT Press.

[22]وذلك قبل التعديلات التي أدخلت على النظرية والتي بدأت مع Rizzi, L. (1990). *Relativized minimality*. The MIT Press.

انظر فيما يتعلق بما آلت إليه هذه التعديلات:

-Chomsky,N.(1991a) Some notes on Economy of Derivation and Representation

-Chomsky,N. (1993 A Minimalist Program for linguistic theory

[23]أي في كتاب " الحواجز " المذكور آنفًا.

[24]يمكننا هنا توظيف المصطلح الصوتي للتمييز بين الحاجزية الحصينة وعدمها وذلك، الفرق بين الشدة والرخاوة فالحاجزية شدة وعدمها رخاوة.

[25]المراد من هذا التمييز هنا لفت لانتباه إلى أن " الحواجز " نوعان: نوع يمنع من وصول الإفضاء الإعرابي إلى المركبات الاسمية الظاهرة ونوع يمنع من وصول الإفضاء العاملي المناسب إلى المقولات الفارغة التي يفتقر انتظامها المعمولي إلى هذا الضرب من الإفضاء دون غيره

Exceptional Case Marking[26]

[27]الجامع بين مبدأ المقولات الفارغة ونظرية الإعراب أنهما معا يضمنان للمركبات الاسمية ما تطلبه من الانتظام المعمولي وتلقي الإفضاء، والفرق بينهما مرجعه أن الأول يختص بمعمولية العناصر الأثرية والثانية تختص بمعمولية المركبات الاسمية الظاهرة.

28يمكن إعادة صياغة هذا الاستدلال على نحو تفصيلي على النحو الآتي:

- سلامة الجملة (561 –ج) من اللحن يلزم منه أن كل مركب اسمي فيها قد تم له فيها ما يطلبه من المعمولية وتلقى فيها ما يفتقر إليه من الإفضاء،
- العنصر الأثري الواقع موقع الفاعل من الجملة السفلى مشمول بالحكم (ب) أي أنه حائز ثمة على حظه المخصوص من المعمولية المناسبة،
- لكن الرأس الواقع من هذا العنصر الأثري موقع العامل السببي وهو الصرفة الناقصة (To) رأس عاملي قاصر عن الإفضاء.
- ذلك معناه أن الانتظام المعمولي المناسب الذي تم للعنصر الأثري المذكور قد تم له بالنسبة إلى عامل أجنبي؛ أي أن الإفضاء وصله من مصدر خارجي لا يشاطره مجاله المحلي السببي.

- النتيجة التي يجب أن تستخلص من ذلك إذن هي أن: الإسقاط الصُّرفي في (561 – ج) ليس مجالًا حصينا .

[29]المركبات الاسمية ينضبط ورودها وتوزيعها وتأويلها بجملة من المبادئ والنظريات الفرعية نذكر منها: مبدأ الإسقاط والمعيار المحوري ونظرية س – خط والنظرية الإعرابية والنظرية الربطية ونظرية المراقبة، وتتميز هذه الأخيرة بكونها متعلقة بالقضايا المرتبطة بالمركب الاسمي المستتر أي المركب الاسمي الذي له حضور بنيوي، تتفعل به البنية التركيبيةويستوجب أن يكون له مقابل تمثيلي في نظام التمثيلات التركيبية، لكن لا حظ له في التحقق اللفظي. هذا المركب الاسمي غير الصريح يشار إليه في نظام التمثيلات التوليديةبالرمز PRO وهو موسوم بالسمتين [+عائد، +مضمر]، وهناك أنماط أخرى من المركبات الاسمية التي تشبه PROفي الجمع بين صفتي الحضور البنيوي التركيبي وعدم التحقق اللفظي ...« توزيع» هذا الضرب من المركبات الاسمية و"تأويله" ينضبطان بمبادئ قالب خاص من قوالب النحو هو «نظرية المراقبة». «الخصائص التوزيعية» التي يمتاز بها هذا م سمثيرة للفضول التحليلي حقافهو«يظهر في المواقع غير المعمولة» وهذه الخاصية مشتقة من تكوينه السماتي المذكور آنفا.

[30]– أي في: IP1– CP2 – IP2 – CP3.

[31] – أي (CP2) أولًا ثم يليه (IP2).

[32] – أي (IP) أولًا ثم (CP) بعده.

[33] - Potential barrier.

[34] – الجمل الصغرى في (573) "تخصص" (=modify) المُركب الفعلي وليست موضوعات للمحمول الفعلي.

[35] - Barriers, P13

[36] - Blocking Category (BC)

[37] - Barriers, P14

[38] – الرؤوس غير المعجمية (الصرفة والمصدري) توصف بكونها كذلك لأنها لا تستقل بأي محتوى دلالي واقعي (=فعلي) ولأجل هذا الفراغ الدلالي، يعتورها الحذف في أحوال كثيرة. وهذا السلوك كما هو معلوم لا يستقيم بالنسبة إلى المقولات المعجمية.

[39]"Defective" Category;

[40]“The I-projection system is "defective" in that I' and IP are barriers only by inheritance” Barriers,P88

[41]By inheritance

[42]By inheritance

[43]BARRIERHOOD

[44]هذا التعريف جاء في كتاب " الحواجز " تحت الرقم الترتيبي (26). وهذا نصه الأصلي:

(26) γ is a barrier for β iff (a) or (b)

a. γ immediately dominates δ, δ a BC for β

b. γ is a BC for β, γ ≠ IP

الحاجزية بالأصالة إذن تكون في كل إسقاط أقصى حائز على شروط المقولة المنيعة شريطة ألا يكون هذا الإسقاط الأقصى صُرفيًا. أما الحاجزية بالوراثة فتكون في كل إسقاط أقصى ليس مقولة مؤصدة– بسبب موسوميته المعجمية بالرأس الذي يتحكم فيه مكونيا – ولكنه يشرف على مقولة مؤصدة. فالإسقاط الصُّرفي الأقصى بمفرده يضعف عن الحاجزية وإن كان حائزا على شروط المقولة المؤصدة. والإسقاط المصدري الأقصى لا يناسبه أن يكون حاجزا لأنه ليس مقولة مؤصدة ولما كانت الحاجزية لا تنعقد إلا من الجمع بين المقولة المؤصدة والمقولة الحاجزية، فإن الجمع في (576 –ب) بين الإسقاط الصُّرفي (IP) والإسقاط المصدري (CP) هو الكفيل بتحقيق الحاجزية التي يفتقر إليها العنصر (PRO) لتتم له اللامعمولية التي يمتاز بها عن غيره من المركبات الاسمية.

خلاصة الأمر أن (IP) مقولة مؤصدة لكنها ليست حاجزًا و (CP) حاجز لكنه ليس مقولة مؤصدة والحاجزية لا تنتظم إلا من صفة " المقولة المؤصدة " وصفة " الحاجز " مجتمعتين. لا تتم الحاجزية العاملية لإسقاط موسوم معجميًا وبالتالي ليس مقولة مؤصدة إلا

إذا أشرف على مقولة مؤصدة(أي إسقاط أقصى ليس موسوما معجميا)؛ إذ بهذا الإشراف تنتقل خصائص المقولة المؤصدة إلى الإسقاط الأقصى الذي يشرف عليها. وبذلك توصف الحاجزية في هذا الأخير بكونها قد تمت له بالوراثة. الحاجز إذن يجب أن يكون مقولة مؤصدة فإن لم يكن كذلك فإن مسوغ حاجزيته – إذا كانت البنية تطلب هذه الحاجزية – الإشرافُ على مقولة مؤصدة.
إن افتقارَ البنية إلى حيازة عنصر من عناصرها خاصية معينة وحصولَ هذه الخاصية في العنصر المذكور لا بالأصالة ولكن بالوراثة أي باستمدادها من عنصر آخر تربطه بالعنصر الأول علاقة بنيوية من نوع ما، وانتقال الخاصية المفقودة إلى العنصر الذي يفتقر إلى حيازتها، عن طريق هذه العلاقة، منحى في التحليل عرفته النظرية النحوية العربية القديمة في مواطن كثيرة نذكر منها مقالة النحاة الشهيرة بأن المبتدأ يجب أن يكون معرفة، فإن لم يكن كذلك فإن مسوغ الابتداء به نكرة أن ينتقل إليه التعريف أو " عموم الإفادة" عن طريق علاقته بغيره مما يخرجه من حيز الإبهام إلى حيز الاختصاص. هذه المقالة جارية من الناحية الشكلية العامة على صورة ومنهاج المقالة التوليدية السابقة في أن الحاجز يجب أن يكون مقولة مؤصدة فإن لم يكن كذلك فإن مسوغ حاجزيته الإشراف على مقولة مؤصدة.

[45]Unifying Subjacency and Government

[46]مفهوم الحاجز في تعريف التحتية يعوض مفهوم الموقع الشجري الحد أو السد (Bounding node)

[47]إن المعمولية انتظام إعرابي والنقل انتظام رتبي وقد أمكن في نظرنا توحيد المعالجة في المبحثين (= مبحث العاملية ومبحث النقل (باعتبار مفهوم "الحاجز" وذلك بفضل ارتباط كل منهما المباشر بتعقيدات المسألة الإفضائية وبمبدأ وصول العمل. إن الربط بين العاملية والنقل بواسطةمفهوم"الحاجزية" – إذ يجعل الأصول العاملية والإفضائية في منزلة مركزية بالنسبة إلى غيرها من الأصول الأخرى تماما كما هو الشأن بالنسبة إلى النظرية النحوية العربية القديمة في صورتها السيبويهية– مظهر من مظاهر العمل بالمقدمة التوحيدية التي تمثل أصلا أبستمولوجيا مطردًا في التعامل النظري مع مظاهر التعدد ومكونات التنوع في الوقائع المدروسة، سواء عند القدماء أم عند المحدثين.

[48]The pilling up of two BC_s

[49]في مبحث " المقولة الأثرية – 3 " (= المتغيرات المربوطة) من كتابنا الموسوم " المقولات الفارغة في اللغات الطبيعية، مراجعات نقدية "

[50]Operator

[51]VP- adjunction by QR in LF

[52]Marginal

[53] " المقولات الفارغة في اللغات الطبيعية، مراجعات نقدية "

[54]هذا الإلحاق تقدير فرضته ضرورة الحفاظ على المبادئ الأولى.

[55]الإلحاق بالمركب الفعلي في (583) إلحاق إلى اليمين ويعنَّور المركبَ الاسمي الثقيل وفي (584) إلحاق إلى اليسار ويعنَّور العنصرَ السوري. إن استحداث الموقع الأثري الوسيط في (585 – ب) على جهة الإلحاق من حيث كونه إجراء تقديريا محكوما بضرورة الحفاظ على المقدمات الأولى المقررة، له نظائر وأشباه في التحليلات النحوية العربية القديمة في مواطن كثيرة كان النحاة يضطرون فيها إلى تقدير مواقع لا تتحقق في اللفظ. نذكر من تلك المواطن مقالتهم في باب الصفة المشبهة بأن معمول هذه الأخيرة إذا انتصب قدر موقع بعد الصفة المشبهة يرتفع على الفاعلية وذلك في إطار تحليل يشبه في شكله العام التحليل الإلحاقي التوليدي، يسمونه بتحويل الإسناد (= أي تحويل الإسناد عن فاعل الصفة إلى ضمير يستتر فيها يعود إلى ما قبلها ونصب ما كان فاعلا تشبيهًا له بالمفعول به).

[56]منها على وجه الخصوص أمثلة النقل إلى اليمين للمركبات الاسمية الثقيلة والنقل إلى اليسار للعناصر السورية.

[57]Island violations

[58]Marginal مفهوم " الهامشية " هذا، يجوز التقريب بينه وبين ما كان يوصف في اللغة النحوية العربية القديمة بكونه " يجوز لكن على ضعف أو على قلة" (راجع في هذا الشأن مسائل العطف على الضمائر المتصلة التي شاع فيها إطلاق هذه الأوصاف شيوعًا كبيرًا)

[59]An example of weak subjacency effect

[60]Adjunction to argument

[61]To block government

[62]Jointly with (IP)

[63]إن الحاجزية في المركب الصُّرفي التام خاصية متشابهة غير محكمة. يؤكد ذلك أن المتكلمين داخل اللغة الواحدة لا يتقاسمون حدسا واحدا تجاه هذه الحاجزية. أضف إلى ذلك أنها من مناطات التنوع البرامتري والاختلاف اللغوي: فبعض اللغات توظف المركب الصُّرفي التام حاجزا وبعضها لا يفعل (للمزيد من التفاصيل عن«برامتر التحتية»راجع فصل«المقولة الأثرية – 2 »من كتابي«المقولات الفارغة في اللغات الطبيعية،مراجعات نقدية »

[64]أم المشاكل في مسائل هذا المبحث الذي نحن بصدده : إشكال وصول العمل التفسيري إلى العناصر الأثرية؟ هذا الوصول تتناسب صعوبته طردًا وعكسًا مع طول المسافة التي تفصل المفسر عن أثره وقصرها.

[65] للمزيد من التفاصيل حول هذا النسق راجع مبحث المقولة الأثرية–3 من كتابي «المقولات الفارغة في اللغات الطبيعية، مراجعات نقدية »، فقد ضمنته طائفة متنوعة من الأدلة والبراهين المتعلقة بهذا الموضوع.

(الوسم العيني) Gamma – marking[66]

[67]أي ما كانت ممرات الإفضاء سائغة بينه وبين نقط انتظامها العاملي (=العوامل)

[68]– أما القول بأن الأثر الوسيط حقة أن يحذف في الصورة المنطقية، فلا ترجى منه فائدة ههنا؛ما دامت المسافة التي تفصل المفسر الأصلي ($when_i$) عن المعمول الأثري الطالب للانتظام التفسيري أبعد من المسافة التي تفصل الأثر الوسيط(= المفسر الوسيط) عن المعمول المذكور .

[69] –Relative grammaticality

[70]من أبرز تجليات هذا الأصل أن اللحن الناتج عن مخالفة مبدأ المقولات الفارغة أشد حدة من اللحن الناتج عن مخالفة قيد التحتية(للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يراجَع مبحث المقولة الأثرية–3 من كتابي " المقولات الفارغة في اللغات الطبيعية، مراجعات نقدية "، فقد ضمنته طائفة متنوعة من الأدلة والبراهين المتعلقة بهذا الأصل).

[71] –Purpose Clause

[72] –The needed escape-hatch

[73]–Gerundival VP فيما يتعلق باعتبار صيغة الفعل المصدري (gerund) رأسا لمركب اسمي أو رأسا لمركب فعلي ينظر:

-Aoun. y and D. postiche (1983) "*On the formal theory of government".*

-Abney, S. (1987) *The English noun phrase in its sentential aspects.*

[74]انظر Chomsky, N.(1986-b) *Barriers*

[75]راجع التفاصيل في ص 66 من Chomsky, N.(1986-b) *Barriers*

[76]– Condition an Extraction Domains راجع تفاصيل هذا القيد في أطروحة " هوانك" في العلاقات المنطقية في اللغة الصينية

-Huang. J (1982)*Logical relations in Chinese and the theory of grammar.*

[77]هنا يجب أن نتذكر أن بين الفاعل والملحق جامعاً يتمثل في كونهما موضوعين خارجيين.

[78]Subject Gerundival NP

[79]هذه الجملة تناولناها بالتحليل سابقا تحت الرقم (587 –أ) .

[80]راجع التفاصيل في67–78 من Chomsky, N.(1986-b) *Barriers*.

[81]– Extraction Domain

[82]syntactic wh-movement، اللغة الإنجليزية من أمثلة اللغات التي تعتمد هذا النمط.

[83]LF wh-movement، اللغتان الصينية واليابانية من أمثلة اللغات التي تعتمد هذا النمط.

[84]Chomsky, N.(1986-b) *Barriers,p48*

[85]Vacuous movement(راجع التفاصيل في ص 48 وما بعدها من Chomsky, N.(1986-b) *Barriers*.وكذا من ص51إلى54. حيث يقدم تشومسكي استدلالا مفصلا على أن «المكون – صس» الفاعل يلازم موضعة الأصلي في البنية – س) .

[86]Is still available for movement""....

[87]Variable

[88]أي موقع المخصص من المركب المصدري الذي يعلو المركب الصُّرفي، الواقع منه «المنقول– صس» موقع الفاعل، مباشرة

[89]((**V**acuous **M**ovement **H**ypothesis (VMH)) أي افتراض أن اللفظ الاستفهامي الفاعل يلازم موضعه الأصلي ولا يعتوره النقل

[90]«الفاعل –صس»(who) المنقول في الصورة المنطقية لا يناسبه من المواقع في هذا النقل إلا موقع «الفضلة –صس»(what) الوسيط. وقد لزمت هذه النتيجةُ التحليلَ التوليدي لموجب وهو أن تحيز «الفاعل– صس» في الموقع الوسيط المذكور، بدونه لا يستطيع هذا الفاعل توريث الموقع [مخ – مص] قرينته الإحالية، ومعوم أن هذا التوريث هو وسيلة «المنقول – صس» الوحيدة لإيصال عمله التفسيري إلى أثره. فلو افترضنا أن انتقال (who) في الصورة المنطقية ينعقد فقط على جهة الإلحاق بأثر (what) لما أمكن أن تكون ممرات الإفضاء سائغة بينه وبين أثره (راجع تفاصيل هذه المسألة في الفقرة 1–4– من مبحث «المقولة الأثرية –3»من كتابي «المقولات الفارغة في اللغات الطبيعية، مراجعات نقدية »).

[91]أي افتراض أن اللفظ الاستفهامي الفاعل يلازم موضعه الأصلي ولا يعتوره النقل .

[92]راجع تفاصيل هذا التحليل في :

Ching S. and J.Mc Closkey (1983) *"On the interpretation of Certain island facts in GPSG*

[93]نذكر هنا بأن الغاية المرجوة هي تفسير التفاوت في حدة اللحن بين الجملتين (610– أ – ب)

[94]إذ إنه إسقاط أقصي غير موسوم معجميا.

[95]الفرق بين الجملتين (613 – أ– ب) أن «المنقول – صس» فضلة في الأولى ملحق في الثانية (للمزيد من التفاصيل التحليلية والاستدلالية المتعلقة بالموضوع، انظر فصل «المقولة الأثرية –2» من كتابنا « المقولات الفارغة ....» حيث استعرضنا طائفة من البراهين والأدلة على وجاهة تأويل قيد المركب الاسمي المعقد في ضوء قيد التحتية).

[96]انظر ص 35–49 من Chomsky, N.(1986-b) *Barriers*

[97]الداعي إلى اعتبار الصورة المنطقية في هذا التحليل هو أن البنية– س (615 – أ) تتضمن أثر الملحق والملحقات الأثرية كما هو معلوم يرجأ النظر في تفاصيل معموليتها إلى الصورة المنطقية.

[98]– أما العمل المحوري فلا سبيل للأثر إليه ههنا لأن الإسقاط المصدري الأقصى (CP) الواقع فضلة للرأس الاسمي هو الذي يتلقى الموسومية المعجمية من هذا الأخير دون ما يقع تحت إشرافه. إن هذه الرتبة في التوزيع الرئاسي/ الهرمي للأدوار العاملية تمثل في النظرية النحوية العربية القديمة أصلا من الأصول المعلومة من العاملية بالضرورة؛ فالجملة شكل عاملي تؤسسه علاقات عاملية داخلية، وهذا الشكل جملة لا محل لها إذا لم يكن له أصل ارتباطي يجمعه ويحصره، أما إذا كان جملة لها محل فذلك معناه أنه « شكل عاملي » مرتبط أي أنه من تمام عامل يطلبه، وفي هذه الحالة فإن أجزاء الشكل العاملي المذكور تنتظم بالنسبة إلى العامل الذى يمثل بالنسبة لهذا الشكل الأصل الارتباطي الداخلي، ولا يقع شيء منها من تمام الأصل الارتباطي الخارجي الذي يطلب الشكلَ العاملي المنتظم بجملته .لا نريد في هذا الهامش الإطالة في تفاصيل هذه المسألة فقد علقت عليها بما يناسبها من الإسهاب والتفصيل في كتابي«الموازنة بين سيبويه وتشومسكي» (راجع على وجه الخصوص من هذا الكتاب تعاليقي في مبحث البنية المركبية ونظرية س– خط حيث خصصت حيزا واسعا للموازنة بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية في الكيفية التي

يحدد بها كل منهما صفات الشكل العاملي من خلال الأشكال التي تجاوره ومن خلال جدل الانقطاع والاتصال في المجالات العاملية)

[99]للمزيد من التفاصيل انظر التحليل الذي اقترحه تشومسكي للجملة (95)، من كتابه «الحواجز».

[100]قيد العامل الاقرب تنوول في "ريدزي" 1990 بتعديل دقيق فليرجع هناك. ولنغتنم فرصة هذا الهامش للإشارة إلى أن الشكل (616) يمثل وضعا من أوضاع التنازع العاملي إذ إن الأثر الوسيط (t'_i) يطلبه عاملان أحدهما قريب وهو الرأس الاسمى والثاني بعيد وهو الأثر الوسيط الأعلى بإطلاق (t''_i) إلا أن ما يميز هذا الوضع التنازعي هو أنه لم يسفر عن وصول العمل إلى طالبه من أي من العاملين؛ فالقريب لا يصل لعدم المناسبة والبعيد لا يصل لبعده عن المعمول .

[101]انظر على وجه الخصوص بالإضافة إلى ما جاء عن هذه المسألة مفصلا في الفصل الحادي عشر من رسالة "الحواجز" (انظر على وجه التحديد التحليل المقترح في هذا الفصل للجمل الواردة تحت الرقم الترتيبي(168))، دراسة "بولوك" عن بنية المركب الصُّرفي وتعقيدات نقل الرؤوس الفعلية :

-Pollock, J. y (1989) "*verb movement, UG and the structure of IP*"

[102]أما من جهة مبدأ المقولات الفارغة فالبنية لا إشكال فيها لأن العنصر الأثري معمول محوريا للفعل (invited).

[103]– Improper Movement

[104](للمزيد من التفاصيل التحليلية والاستدلالية المتعلقة بالموضوع، انظر فصل «المقولة الأثرية –2» من كتابنا « المقولات الفارغة ....»)

[105]انظر الفصل الحادي عشر من Chomsky, N.(1986-b) *Barriers*

[106]ليس كل معمول محورياً موسوماً معجمياً إذن، فالمركب الفعلي معمول محورياً للرأس الصُّرفي لأنه واقع في حدوده الانتقائية وليس موسوماً معجمياً به لأن الصرفة ليست مقولة معجمية .

[107]agreement، V–I . راجع دراسة "بولوك " (1989) عن (بنية المركب الصُّرفي ومشاكل نقل الرؤوس الفعلية):

Pollock, J. y (1989) "*verb movement, UG and the structure of IP*"

المراجع

Abney, S. P. (1987). The English noun phrase in its sentential aspect [Thesis, Massachusetts Institute of Technology]. https://dspace.mit.edu/handle/1721.1/14638

Belletti, Adriana. 2004. Aspects of the low IP area. In Luigi Rizzi (ed.), The structure of CP and IP: The cartography of syntactic structures, vol. 2, New York: Oxford University Press.

Chomsky, Noam. 1972. Some empirical issues in the theory of transformational grammar. In Stanley Peters (ed.), Goals of linguistic theory, 171–188. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall.

Chomsky, Noam. 1973. Conditions on transformations. In S. Anderson & P. Kiparsky (eds.), A festschrift for Morris Halle, 232–286. New York: Holt Rinehart and Winston.

Chomsky, N. (1982). Lectures on Government and Binding: The Pisa Lectures, Dordrecht, Holland: Foris Publications

Chomsky, Noam. 1982. Some concepts and consequences of the theory of government and binding. Cambridge, MA: MIT Press.

Chomsky, Noam. 1986. Barriers. Cambridge, MA: MIT Press.

Chomsky, Noam. 1995. The minimalist program. Cambridge, MA: MIT Press.

Chomsky, Noam. 2000. Minimalist inquiries. In R. Martin, D. Michaels & J. Uriagereka (eds.), Step by step: Minimalist syntax in honor of Howard Lasnik, 3, 89–155. Cambridge, MA: MIT Press

Chomsky, Noam. 2001. Derivation by phase. In Michael Kenstowicz (ed.), Ken Hale: A life in language, 1–52. Cambridge, MA: MIT Press.

Chomsky, Noam. 2004. Beyond explanatory adequacy. In Adriana Belletti (ed.), Structures and beyond, 104–131. Oxford: Oxford University Press.

Chomsky, Noam. 2008. On Phases. In R. Freidin, C. P. Otero & M. L. Zubizarreta (eds.), Foundational issues in linguistic theory. Essays in honor of Jean-Roger Vergnaud, 291–321. Cambridge MA: MIT Press.10.7551/mitpress/9780262062787.003.0007
Chomsky, Noam. 2013. Problems of Projection. In Lingua, 130, Special Issue "Core Ideas and Results in Syntax". 33–49.
Chomsky, Noam. 2015. Problems of projection: Extensions. In Elisa Di Domenico, Cornelia Hamann & Simona Matteini (eds.), Structures, strategies and beyond – studies in honour of Adriana Belletti, 3–16. Amsterdam & Philadelphia: John Benjamins.10.1075/la.223.01cho
Chomsky, N. (2019). Some Puzzling Foundational Issues: The Reading Program. *Catalan Journal of Linguistics*, 263–285. https://doi.org/10.5565/rev/catjl.287
Chomsky, Noam. (2021a). "Genuine Explanations" , WCCFL Plenary 1,(39th West Coast Conference on Formal Linguistics) The University of Arizona's Department of Linguistics https://doi.org/10.25422/azu.data.c.5325401.v2
Chomsky, N. (2021b). *Minimalism:Where Are We Now, and Where Can We Hope to Go* (No. 0). The Linguistic Society of Japan. https://doi.org/10.11435/gengo.160.0_1
Chomsky, N. &Lasnik, H. (1993). The Theory of Principles and Parameters. In J. Jacobs, A. von Stechow, W. Sternefeld& T. Vennemann (Ed.), 1. Halbband: An International Handbook of Contemporary Research (pp. 506-569). Berlin • New York: De Gruyter Mouton
Chung, S., & McCloskey, J. (1983). On the Interpretation of Certain Island Facts in GPSG. Linguistic Inquiry, 14(4), 704–713.
Huang, C.-T. J. (1982). Logical relations in Chinese and the theory of grammar [Thesis, Massachusetts Institute of Technology]. https://dspace.mit.edu/handle/1721.1/15215
McDaniel, Dana. 1989. Partial and multiple Wh-movement. Natural Language and Linguistic Theory 7(4). 565–604.10.1007/BF00205158
Pesetsky, David & Esther Torrego. 2001. T-to-C Movement: Causes and Consequences. In M. Kenstowicz (ed.). Ken Hale: A Life in Language, 355–426. Cambridge, Mass.: MIT Press.
Pollock, J.-Y. (1989). Verb Movement, Universal Grammar, and the Structure of IP. Linguistic Inquiry, 20(3), 365–424.
Rizzi, Luigi. 1990. Relativized minimality. Cambridge, MA: MIT Press.
Rizzi, Luigi. 1997. The fine structure of the left periphery. In Liliane Haegeman (ed.), Elements of grammar, 281–337, Dordrecht: Kluwer.10.1007/978-94-011-5420-8_7
Rizzi, Luigi. 2004. Locality and left periphery. In Adriana Belletti (ed.), Structures and beyond. 223–251. New York: Oxford University Press.
Rizzi, Luigi. 2006. On the form of chains: Criterial positions and ECP effects. In L. Cheng & N. Corver (eds.), On Wh movement. 97–133. Cambridge, MA: MIT Press.
Rizzi, Luigi. 2015a. Cartography, criteria, and labeling. In Ur Shlonsky (ed.), Beyond the functional sequence, 314–338. New York: Oxford University Press.10.1093/acprof:oso/9780190210588.003.0017
Rizzi, Luigi. 2015b. Notes on labeling and subjects. In Elisa Di Domenico, Cornelia Hamann & Simona Matteini (eds.), Structures, strategies and beyond – studies in honour of Adriana Belletti, 17–46. Amsterdam & Philadelphia: John Benjamins.
Rizzi, L., & Cinque, G. (2016). Functional Categories and Syntactic Theory (SSRN Scholarly Paper No. 2747912). https://doi.org/10.1146/annurev-linguistics-011415-040827
Roberts, I. (2001). Head Movement. In The Handbook of Contemporary Syntactic Theory (pp. 112–147). John Wiley & Sons, Ltd. https://doi.org/10.1002/9780470756416.ch5
Roberts, I. (2010). Agreement and Head Movement: Clitics, Incorporation, and Defective Goals. https://doi.org/10.7551/mitpress/9780262014304.001.0001